



E&E
Equity and
Empowerment

الأدوار الاقتصادية للنساء السوريات بعد الحرب

دراسة تحليلية معمقة في إدلب وريفها

إنتاج البحث: شباط / 2022
إطلاق البحث آذار / 2022

إعداد منظمة عدل وتمكين
مركز شأن لدراسات وأبحاث النساء

الباحث الرئيسي: إيفا عطفه

الباحثات الميدانيّات:

- سلوى جبان
- سندس تلاوي
- يمان اليوسف
- لبنى أسود
- راما دياب

التدقيق الجندري للبحث: ولاء علوش
تصميم البحث: زيد هدلة



«كافة الحقوق محفوظة» لاستخدام ما ورد بالدراسة لأهداف علمية أو للاقتباس، يرجى أخذ موافقة المنظمة المنتجة، وإن هذا البحث هو الإنتاج الأول للباحثات المشاركات، ولذلك تم تنقيحه دون التدخل بصلبه المعرفي.

شكروإهداء

"إجلك الدور يا دكتور"

من هناك بدأنا، حينما لم نكن نملك الأرض لكننا كتبنا القصة وحافظنا على السرد، لأن نضالنا مقرون بذاكرتنا، وقدرتنا على رواية الحكاية كما هي، كسرديّة الحق والحقوق، كسرديّة الإنسان والكرامة، وسرديتنا، نحن النساء، من تفرّدن بصفحات عديدة، تشبهنا وحدنا، و تروي للأجيال القادمة، نضالنا و نجاحنا رغم كل البنى المترابطة في قمعنا، و تعنيفنا، و تنميطنا، و إخماد أصواتنا. حتى نصبح نحن التاريخ، كان لا بد لنا من أرشفة حيواتنا بأنفسنا لتكون التجربة الذاتية جزءاً من المخزون النسوي.

لابد لي هنا من الإضاءة على التاريخ الشفوي الذي اعتبر منهجية معرفية مغايرة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من قبل المؤرخين الاشتراكيين ودأبهم على تدوين حيوات الناس من الطبقات العاملة. ثم بعد ذلك في السبعينات، بدأت رحلة أرشفة السرد الشفوي واعتباره أداة لتصحيح المعرفة التاريخية عن الفئات المهمشة مجتمعياً المرتبطة بالعرق أو الطبقة الاجتماعية أو الجندر. في تلك المسيرة، برزت أدوار الحركات النسوية التي حاولت الإجابة على دور وتموضع النساء تاريخياً، اللواتي لطالما أهملت تجاربهن وأصواتهن، واعتبرت كأشياء يومية مُعاشة، لا ترقى لمستوى التأريخ، لذا امتدت مطالب النسويات حتى الوقت الحالي من أجل اعتبار منظور النساء والإطار الجندري لتجاربهن كوحدة تحليل للتاريخ.

في السياق السوري، قُدم مفهوم مختزل لتجارب النساء، والذي يتمحور حول افتقاد المتطلبات الأساسية للحياة، حتى بدى وكأن كل حيواتهن تدور حول العيش بمفهومه البدائي البحت المحق أصلاً، فانتنفى الحديث عن أدوارهن في الحياة السياسية، والمهن التي امتلكنها بعد الثورة السورية، وتأثير نقص المعرفة في الممتلكات علمين، و الجرائم الخفية التي يتعرضن لها سيرانياً. من خلال هذه الأبحاث، نحاول في منظمة عدل وتمكين، أنسنه حيواتنا كنساء، من منظور مختلف، يعيد تقويم الميزان المجتمعي المائل، حتى نصبح بكفة مماثلة، ونستعيد الحق بكامل أدوارنا.

حاولت مراراً إخفاء التأثير بينما كنت أقرأ الأبحاث الأربعة، نتاج خمس وعشرين باحثة، خضن للمرة الأولى هذه التجربة، شعرت بالفخر، بالفرح، بالألم، بالانتماء لهن، و كانت عبارة واحدة فقط تتردد داخلي: "اليوم تكتبن التاريخ، ليكون المستقبل لكن، وسيأتي يوم نكتب فيه أسماء كل النساء السوريات على الشمس "المابتغيب".

هبة عز الدين الحجي

" المديرة التنفيذية لمنظمة عدل وتمكين "

فهرس المحتويات

1.....	شكر وإهداء
2.....	فهرس المحتويات
4.....	ملخصُ الدِّراسة.....
6.....	الفصل الأول: إشكاليَّةُ الدِّراسة.....
6.....	أولاً: مشكِلَة الدِّراسة وأهميَّتها:
7.....	ثانياً: أهدافُ البحث:
7.....	ثالثاً: مفاهيمُ الدِّراسة ومُصطلحاتها:
8.....	الدَّورُ الاقتصاديُّ:
8.....	المرأة العاملة:
8.....	النِّساء السُّوريات:
8.....	التَّنميط الجنسانيُّ (الصُّورة التَّمطيَّة):
9.....	رابعاً: مجالاتُ الدِّراسة:
9.....	المجالُّ المكاني:
9.....	المجالُّ الزماني:
9.....	المجالُّ البشري:
9.....	خامساً: الدِّراسات السَّابقة:
9.....	1. دراسة عمار مانع بعنوان: العوامل الاجتماعيَّة والمرأة العاملة الجزائريَّة دراسة ميدانيَّة بمؤسَّسة التَّفصيل ببرج بوعريرج
10.....	2. دراسة جانيث عروق، تداعيات الأزمة -الحرب على واقع النِّساء السُّوريات.....
10.....	3. دراسة طلال المصطفى وحسام السعد بعنوان: التغيُّرات التي طرأت على أدوار المرأة في الحرب السُّورية.....
11.....	سادساً: مَنهجُ البحثِ وأداته:
12.....	الفصل الثاني: الإطارُ النَّظريُّ للدِّراسة.....
12.....	أولاً: حقُّ النِّساء في العمل في المواثيقِ الدُّولية:
14.....	ثانياً: في الدُّستور:
14.....	في قانون العمل:
16.....	ثالثاً: الواقعُ المعيشيُّ السُّوريُّ:
19.....	الفصل الثالث: تحليلُ نتائجِ الدِّراسة.....
19.....	أولاً: الإطارُ المنهجيُّ:
20.....	ثانياً: الخصائصُ العامَّة لعينيَّةِ الدِّراسة:
22.....	ثالثاً: محور المرأة العاملة بشكلٍ عام:

24	رابعاً: محور النساء صاحبات مشاريع العمل الخاص:
25	خامساً: محور النساء اللواتي يعملن لدى الغير.
27	سادساً: محور العنف الموجه للنساء العاملات.
29	سابعاً: محور رأي النساء بالعمل:
30	التوصيات.
31	النتائج العامة للدراسة.
33	ملحق دليل استمارة دراسة الحالة.
38	قائمة المراجع.

كان للحراك في سورية عام ٢٠١١ أثراً على جميع مفاصل الحياة في المجتمع بشكلٍ عام، وخاصةً على المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري ولا سيّما في محافظة إدلب، وازدادت تأثيرات الحرب لتشمل جميع شرائح المجتمع لتلعب دوراً في إحداث تغييرات في بنية المجتمع وفي التأثير على العادات والتقاليد المتواجدة في المجتمع من حيث توزيع الأدوار على الأفراد نساءً ورجالاً.

انطلقت هذه الدِّراسة من ضرورة الوقوف على التغيّرات التي طرأت على أدوار النساء الاقتصادية، وما أنتجتّه ظروف الحرب من تغيّراتٍ في أدوار النساء السُّوريّات في محافظة إدلب في شمال غربيّ سورية.

كما تُعدّ هذه الدِّراسة من الدِّراسات الاستكشافية التي اعتمدت على دراسة الحالة للوصول إلى المعلومات المعمّقة حول أدوار النساء الاقتصادية، حيث تمّ إجراء عشرين دراسة حالة على النساء العاملات في محورين أساسيين هما النساء العاملات لدى الغير والنساء صاحبات المشاريع.

وقد خلصت الدِّراسة إلى مجموعةٍ من النتائج:

- التغيّير في الأدوار الاجتماعية للنساء السُّوريّات بشكلٍ عامٍ في محافظة إدلب ممّا أدّى إلى تضاعف الأدوار لدى النساء بعد الحرب فأضيقّت إلى جانب الأدوار التقليدية التي ألحقت بهنّ تلك المتعلّقة بالعمل المنزليّ ورعاية الأطفال. أدوارٌ أخرى منها الدور الاقتصادي. حيث وجدت النساء أنفسهنّ مسؤولاتٍ عنه بشكلٍ كاملٍ دون مساعدةٍ في تلك الأعمال الملحقة بهنّ، ما جعل الأعباء تتزايد عليهنّ وخاصةً في ظلّ مجتمعٍ تمييزي.
- كان لعامل الحرب والتّهجير والنزوح الذي أدّى في كثيرٍ من الأحيان إلى فقدان المُعيل إضافةً إلى سوء الأوضاع الاقتصادية دوراً بارزاً في خروج النساء للعمل وكسرٍ نمطيّة وجود النساء في المنزل.
- مشاركة النساء في مناطق الدِّراسة (إدلب وريفها) بالأعمال المتعلّقة بالجانب الإنساني حيث أصبح المجتمع أكثر تقبلاً لهنّ بالرغم من النظرة غير المستحبة لهنّ، كما وجدنا انخراط النساء في أعمال الدِّفاع المدنيّ والعمل المجتمعيّ إضافةً إلى أعمالٍ جديدة لم تكن موجودةً في المجتمع كأعمال صيانة الإلكترونيات وتقطيع وشواء اللحوم (القصاصات).

- أصبحت النساء في هذه المناطق قادرات على تحديد أهدافهنَّ إن كان في البحث عن فرصة عملٍ أو على متابعة تعليمهنَّ وهذا لم نكنْ نجدُه قبل عام 2011، فالمجتمع مُحافظٌ فيما يتعلَّق بقضايا النساء والفتيات.
- أغلبُ الأعمال التي كانت تقوم بها النساء قبل الحرب كانت أعمالاً تقليديَّةً نمطيَّةً بدرجة كبيرة تنحصرُ في التَّعليم والأعمال الزراعيَّة والتَّغليف في المعامل.
- تغيير طبيعة الأعمال التي أصبحت النساء تعمل بها لتتمحورَ بما يلي:
 - الحماية والخدمة المجتمعيَّة، صاحبات مشاريع (محلات خاصة، حلاقة نسائيَّة، تعليم قيادة السيَّارة، صيانة إلكترونيَّات، مدخله بيانات، تصويرٌ فوتوغرافي، مندوبه مبيعات). على الرَّغم من أنَّ بعضَ هذه الأعمال قد تُعدُّ أعمالاً نمطيَّةً في مجتمعاتٍ أخرى إلا أنَّه في مجتمعٍ إدلب وريفها تُعدُّ من المهن الجديدة والتي احتاجت إلى كسرِ النمطيَّة لمزاولتها.
 - انخراطُ النساء في العمل خارج المنزل، كانَ بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي وعدم الاحتياج لأيِّ شخصٍ ويعدُّ هذا تغيُّراً في درجة وعي النساء بحقوقهنَّ وأهميَّتها في المجتمع.
 - دعمُ الأسرة والزَّوج للنساء يلعب دوراً كبيراً في نجاحهنَّ في أيِّ عملٍ يقُمنَ به على الرَّغم من نظرة المجتمع والعادات والتقاليد التي تُقيِّدُ النساء، وقد يكونُ دعماً معنويّاً أو اجتماعيّاً أو دعماً مادياً.
 - حتى وإن كان قرارُ خروج النساء للعمل هو قرارهنَّ، إلا أنَّ قرار نوع العمل الذي سيُقمنَ به يكون بقرار الرجل إن كان الزَّوج أو الأب أو أيِّ ذكرٍ ذا سُلطةٍ في العائلة، فهم غالباً من يحدِّدون بيئته العمل على ألا يتواجد فيها ذكورٌ، وهذا يدلُّ على تأصل العادات والأعراف في التَّفكير المجتمعيِّ ككل.
 - التنمُّر والإساءة اللَّفظيَّة كانت من أكثر أنواع العنف الذي وُجِّه للنساء العاملات من قِبَل المجتمع.
 - على الرَّغم من كلِّ القيود والنظرات السَّلبية من قِبَل المجتمع لعمل النساء، إلا أنَّ النساء المبحوثات أصررنَّ على العمل وعلى تحقيق أهدافهنَّ، وهذا يدلُّ على ارتفاع الوعي لديهنَّ بضرورة التَّغيير المجتمعي.
 - عدم مساعدة النساء من قِبَل أفراد الأسرة في تحمُّل أعباء الأعمال المنزليَّة زادَ من حدَّة الضُّغوطات النَّفسيَّة والجسديَّة عليهنَّ ممَّا زادَ من عُزلتهنَّ الاجتماعيَّة عن الأقارب والأصدقاء/الصديقات وأضعف علاقتهنَّ بأزواجهنَّ نوعاً ما.
 - لم تتغير وجهة نظر المجتمع بالمرأة التي تنفصل عن زوجها نتيجة الطلاق من حيث خروجها من المنزل إلى العمل.

الفصل الأول: إشكالية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

بشكلٍ عام يُعتبر المنزل المكان الذي ارتبطَ بالنساء حسب العرف والعادات الاجتماعية حتى لو كان لديهن أعمالٌ خارجَ المنزل. أما الرجل؛ فارتبطت مهامه بالعمل خارجَ المنزل مع ما يتبع ذلك من القيام بمهام وأدوار لها صلة بطبعه كرجلٍ تماشياً مع المراكز والأدوار التي يفرضها المجتمع، وهذا ما يُعبّر عنه في علم الاجتماع بالمراكز المنسوبة أو الموروثة والتي تعني: "المراكز التي يرثها الفرد من والديه أو التي تولد معه أو التي تفرضها عليه النظم الاجتماعية، وتُعتبر مراكزاً غير إرادية إن لم تكن لإرادة الفرد دخلٌ في الحصول عليها"¹.

لكن واقع النساء بشكلٍ عامٍ في المجتمعات العربية قد يتغيّر وفقاً للظروف الحياتية والاقتصادية التي جلبتها الحياة العصرية، وما رافقها من تقدّمٍ تكنولوجيٍّ، الذي ارتسمت معالمه في كلّ نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فنجد النساء بدأً يُشاركن الرجلَ العملَ خارجَ المنزل إلا أنّ هذه المشاركة تُعدّ خجولة نوعاً ما؛ فهي غالباً مشاركة نمطية تُكرّس الدورَ الأسري للنساء، إذ نجد أنّ أغلب النساء قد يفضّلن أن يعملن بأعمال تقليدية كالتعليم والطبابة ورعاية الأطفال... إلخ وذلك تماشياً مع نظرة المجتمع المتواجدة به.

أما بالنسبة للنساء السوريات فإنّ التغيّر في البنية الاجتماعية الناتج عن ظروف الحرب التي شهدتها سورية نتيجة للثورة، أدت إلى حدوث العديد من التغيّرات التي طالت بنية المجتمع بشكلٍ عامٍ والنساء بشكلٍ خاص؛ من حيث مكانتهن في المجتمع وصولاً إلى الأدوار التي يقمن بها ومن ضمنها دورهن الاقتصادي. إذ تُعدّ من التغيّرات الاجتماعية الهامة التي طرأت على التّصورات والاتجاهات السورية، إثر الثورة السورية التي ترافقت مع تبدلٍ في الأنماط الاجتماعية والثقافية الخاصة بأدوار النساء السوريات واختلاف ذلك حسب المنطقة وحسب السيطرة العسكرية (قوات المعارضة بمختلف فصائلها، قوات النظام)، حيث نجد هناك من يحمل تصوراتٍ شبيهة بتلك التي تحملها النساء السوريات المعاصرات عن ذاتهن، في الإطار التوعوي المعاصر القائم على التكامل بين الذكور والإناث، كما نجد في الوقت نفسه من يحمل تصورات الصوّرة النمطية التقليدية المتمثلة بمجموعة السمات التقليدية التي تحملها النساء السوريات للمعتقدات المنسوجة حولهنّ في الإطار التقليدي.

¹ الأزهر العقبي، القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين (دراسة ميدانية بمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة) أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 108.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، أي من ضرورة الوقوف على التغيرات التي طرأت على أدوار النساء الاقتصادية وما أنتجته ظروف الحرب من تغيرات في أدوار النساء السوريات في محافظة إدلب في شمال غربي سورية.

ثانياً: أهداف البحث:

تبلورت أهداف الدراسة بالتعرف على الأدوار الاقتصادية للنساء السوريات خلال الحرب، في المناطق التابعة لقوات المعارضة في شمال غرب سورية، والتعرف على التغيرات الحاصلة على أدوار النساء الاقتصادية في المجتمع ونظريته لها.

حيث تركّزت الأهداف البحثية على التالي:

1. التعرف على الدور الاقتصادي الذي تلعبه النساء السوريات بعد الحرب.
2. التعرف على التغيرات التي طرأت على أدوار النساء السوريات من الناحية الاقتصادية.
3. التعرف على مدى تقبل المجتمع للأدوار الاقتصادية للنساء.
4. التعرف على الصعوبات التي واجهتها النساء السوريات أثناء قيامهنّ بهذه الأدوار الاقتصادية.

ووفقاً لأهداف الدراسة سيتم الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما سبب التغيرات التي طرأت على أدوار النساء الاقتصادية خلال الحرب؟
2. ما الأدوار الاقتصادية الجديدة التي بدأت النساء بممارستها ولم يسبق لهنّ القيام بها سابقاً؟
3. هل أدى تغير أدوار النساء الاقتصادية إلى حدوث تغيير في القيم المجتمعية؟
4. ما نظرة المجتمع للأدوار الاقتصادية الجديدة التي تقوم بها النساء؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة ومُصطلحاتها:

مفهوم الدور لغوياً: يُمكن فهم كلمة (الدور) بدلالة الحركة في محيط أو بيئة معينة من الفعل (دار)، دُوراً، ودورانياً، بمعنى طاف حول الشيء، ويُقال أيضاً دار حوله، وبه، وعليه، وعاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه.² وفي موسوعة علم الاجتماع تمّ تعريفه بأنه المركز أو المنصب الذي يحتله الفرد، والذي يُحدّد واجباته وحقوقه الاجتماعية.³

² إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، 1972، ص302

³ إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1999، ص289.

أما في دراستنا هذه فيُمثّل مفهومُ الدّور مجموعةَ الأعمال التي تقومُ بها النّساء إن كان خارج المنزل أو داخله.

الدّور الاقتصاديّ:

اصطلاحاً: الأدوار الاجتماعيّة والمعايير التي تُنظّم إنتاج وتنظيم وتوزيع السّلع والخدمات⁴. أمّا إجرائياً فيُعرّف وفق الدّراسة بأنّه مجموعة الأعمال المأجورة التي تؤدّيها النّساء خارج المنزل أو داخله.

المرأة العاملة:

تعدّدت تعاريف المرأة العاملة خارج البيت من قِبَل علماء وعالمات الاجتماع، فكل عالم/ة عرفها/تها من الزاوية التي ي/تراها مناسبة لدراسته/ا، فقد عرفتها كاميليا عبد الفتاح في كتابها "سيكولوجيّة المرأة العاملة" أنّها: المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجرٍ مقابل عملها وهي تقوم بوظيفتين في الحياة: دور ربّة منزل ودور الموظّفة⁵.

ورغم المفهوم النسويّ بأنّ المرأة التي تُزاوّل الأدوار الإنجابيّة والأسريّة هي امرأة عاملة، لكنّها لا تتقاضى أجراً، إلا أنّنا نقصد بالمرأة العاملة في هذه الدّراسة: تلك التي تبدّل نشاطاً عقلياً أو فكرياً مأجوراً خارج المنزل في أي مجال اقتصادي، أو مؤسّسة اجتماعيّة أو خدماتيّة، وتتلقّى مُقابل ذلك أجراً مادياً بقصد رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعيّ لأسرتها، ويسمح لها المجتمع بالاستقلال عن زوجها وأسرته اقتصادياً بالإضافة إلى كونها أمّاً وربّة بيت ومهتمة بالمحيط القريب لها.

النّساء السّوريات:

النّساء السّوريات المقصودات في هذه الدّراسة؛ هُنّ اللّاتي تعملن خارج المنزل وأعمارهنّ بين 18-50 عاماً وتقطنّ في منطقة شمال غرب سورية.

التنميّط الجنسانيّ (الصّورة النمطيّة):

اصطلاحاً: هو نظرة معمّمة أو فكرة مُسبقة عن خصائص أو سمات ي/تملكها أو ينبغي أن ي/تملكها الرجال والنساء، أو عن الأدوار التي يؤدونها أو ينبغي لهم/نّ تأديتها. والقالبُ النّمطيّ الجنسانيّ يكون ضاراً عندما يحدّ من مقدرة النّساء والرجال على تنمية قدراتهم/نّ الشّخصيّة، ومواصلة حياتهم/نّ المهنيّة، واتخاذ خيارات بشأن حياتهم/نّ وخطّ حياتهم/نّ⁶.

⁴ أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعيّة، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 126.

⁵ كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجيّة المرأة العاملة، دار النهضة العربيّة، بيروت لبنان، 0221، ص: 022.

⁶ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان | القوالب النمطية الجنسانية/التنميّط الجنساني (ohchr.org)

في الدّراسة الحاليّة يُعرّف التّنميط الجنسانيّ أو الصّورة النّمطيّة بأنّه الدّور المتوقّع من المرأة والرجل أن يقوموا به في المجتمع وفقّ العادات والتّقاليد.

رابعاً: مجالات الدّراسة:

المجالّ المكاني:

يتحدّد المجال المكانيّ للدّراسة بالمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السّورية في محافظة إدلب مدينةً وريفاً في شمال غرب سورية.

المجالّ الزمني:

يتحدّد المجال الزمنيّ للدّراسة بالفترة الممتدّة من 1 شباط 2022 وحتىّ منتصف شهر آذار من نفس العام.

المجالّ البشري:

النّساء السّوريات العاملات في مناطق الدّراسة المختارة.

خامساً: الدّراسات السّابقة:

1. دراسة عمار مانع بعنوان: العوامل الاجتماعيّة والمرأة العاملة الجزائريّة دراسة ميدانيّة بمؤسّسة التّفصيل ببحر بوعريّج، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسطنطينة، 2001-2002.

تمحورت إشكاليّة الدّراسة حول تعامل سوق العمل مع اليد العاملة النّسويّة مقارنةً باليد العاملة الذّكوريّة، والأسباب الكامنة وراء ذلك، تركّز تساؤلُ الدراسة على ما هو دور العوامل الاجتماعيّة في حياة النّساء الجزائريّات العاملات في المؤسّسة الصّناعيّة؟ حيثُ تمّ اعتمادُ المنهج الوصفيّ التّحليليّ، إذ قام الباحث بمسحٍ شاملٍ لجميع العاملات في المؤسّسة المُستهدفة واللواتي يبلغ عددهن 90 عاملة، واستُخدمت استمارة المقابلة كأداةٍ لجمع المعلومات.

من أهمّ النّتائج التي توصل إليها الباحث: الغياب الكليّ للبنية الاجتماعيّة المساندة للمرأة العاملة المتمثّلة برياض الأطفال والحضانات والخدمات الصحيّة للأمومة... الخ. إضافةً إلى غياب النّقل التّابع للمؤسّسة، والازدحام وعدم انتظام النّقل العمومي. وقيام النّساء عموماً بجميع الأعمال المنزليّة بعد عودتهن من المؤسّسة. غياب الوسائل

الإلكترونية التي تساعد النساء العاملات على القيام بالأعمال المنزلية (نسبة 60.06% لا تملك آلة غسيل). انخفاض أجور النساء العاملات في المؤسسة الصناعية إضافةً إلى انعدام فرص الترقية وضعف التأهيل المهني والمعاملة السيئة من قبل المشرفين/ات، كل هذه الظروف تعيق اندماج ومواصلة عمل النساء بالمؤسسة.⁷

2. دراسة جانيت عروق، تداعيات الأزمة -الحرب على واقع النساء السوريات، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2017.

تحدثت فيه عن واقع النساء بشكل عام من الناحية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والصحية، حيث اعتمدت على تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من تقارير المنظمات الدولية وتقارير محلية، حسب ذكر الباحثة فقد اعتمدت على الملاحظة والانطباع في جمع وتحليل معلوماتها، وهذا قد لا يعطي مدلولات ونتائج واقعية بسبب عدم اعتمادها على إحصاءات رسمية وعدم وجود عينة بحث مدروسة.

أكدت الباحثة خلال دراسة واقع النساء الاقتصادي خلال الحرب إلى ارتفاع نسبة النساء الباحثات عن عمل في سورية، وأرجعت السبب إلى فقدان الميعيل وظروف الزواج وخسارة الأملاك والمدخرات، وعدم قدرتهن على الحصول على حقوقهن المادية، كما اضطرت الكثير منهن إلى العمل في أعمال غير أخلاقية، في حين أفادت الباحثة أن نسبة العاملات من النساء في مناطق سيطرة المعارضة تكاد تكون معدومة⁸

3. دراسة طلال المصطفى وحسام السعد بعنوان: التغييرات التي طرأت على أدوار المرأة في الحرب السورية "دراسة كيفية معمقة"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة/اسطنبول، 2019.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على التغييرات الطارئة على أدوار المرأة، بغية التعرف إلى الأدوار الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة لها خلال الحرب، في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، حيث تم استخدام دراسة الحالة والمجموعات البؤرية كأدوات للحصول على المعلومات.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: لم يحدث تغيير في طريقة تزويج الفتيات ويبدو أن ظروف الحرب عززت الزواج التقليدي، و حطت ظروف الحرب رحالها على النساء السوريات في أدوارهن الأسرية والمجتمعية، حيث أفضت إلى تحمّل النساء للأدوار المختلفة، و شكّلت ما يشبه العبء الثقيل عليهن، كونها تغيرت بسبب متغير خارجي هو طبيعة

⁷ عمار مانع، العوامل الاجتماعية والمرأة العاملة الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة التفصيل برج بوعريج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001-2002.

⁸ جانيت عروق، تداعيات الأزمة-الحرب على واقع المرأة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2017.

الحرب المستمرّة، ما أبقى وضع النّساء على حاله، من حيث موقعهنّ في الأسرة، على صعيد القرارات المتعلّقة بتربية الأبناء ومتابعة شؤونهم/ن، واستمرّ كما كان في مرحلة ما قبل الحرب من تحمّل النّساء لمهامّ أُسريّة ومجتمعيّة جديدة عليهن، تمثّلت بالنّساء اللّواتي أصبح أزواجهنّ في حُكم العاطلين عن العمل بسبب مرضٍ أو نتيجة حادثٍ في الحرب، فضلاً عن أوضاع النّساء المنفصلات عن أزواجهنّ نتيجة الطّلاق والنّساء اللّواتي أُجبرنّ على الزّواج في سنّ مبكّرة.

كما توصّلت الدّراسة إلى انتعاش سوق العمل بالنّسبة إلى النّساء وقت الحرب (إذا ما استثنينا النّساء اللّاتي كُنّ تحت حكم تنظيم الدّولة الإسلاميّة (داعش)). لكنّ هذا العمل اكتنفته عدّة معوّقات، منها المحسوبيّات والوساطات وصعوبات التّنقل نتيجة للأوضاع الأمنيّة، وفي بعض المناطق كانت هناك سيطرة لأفكار تتعلّق بالفصل بين الجنسين. كما كانت هناك مشاركات فعّالة لدى كثير من النّساء في ميدان التّطوُّع بأشكاله كافّة، بحسب ما يسمح به المجتمع المحليّ من جهة، وتداعيات ظروف الحرب من جهة أخرى.

شاركت النّساء في التّظاهرات، وفي بعض الفعاليّات المرتبطة بالحراك في المناطق المدروسة، لكن أشارت سيّدات العيّنة إلى أمرين: صعوبة مشاركة النّساء في التّظاهرات إلا بموافقة أهلهنّ أو تقبّل نمط الأسرة للمشاركة، وانكفاء كثير من النّساء عن الخروج في التّظاهرات بعد اشتداد العنف من قبل النّظام.⁹

سادساً: منهج البحث وأداته:

تمّ اعتماد المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يقوم على وصف الظّاهرة كما هي في سياقها الطّبيعيّ محاولاً الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظّاهرة المدروسة، من أجل الوقوف على أسبابها والعوامل المؤثرة بها والوصول إلى نتائج قد تُساهم في تقديم مقترحاتٍ لتحسين واقع الوحدة المدروسة.

لذا تمّ الاعتمادُ على دراسة الحالة كأداةٍ لجمع المعلومات حيث يتمّ التّركيز فيها على حالاتٍ معيّنة، من أجل التّعمّق فيها لجمع أكبر ما يمكن من المعلومات عن الوحدة المدروسة، إذ يفيد الفهم العميق لدراسة الحالة في الإحاطة بجميع أبعادها بشكلٍ دقيقٍ ومفصّل.

⁹ طلال المصطفى، حسام السعد، التغيرات التي طرأت على أدوار المرأة في الحرب السورية "دراسة كيفية معمقة"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة/اسطنبول، 2019.

إنَّ التَّعَمُّقَ فِي دِرَاسَةِ الْحَالَةِ يَفِيدُ فِي التَّعَرُّفِ عَلَى بَعْضِ الظُّوَاهِرِ الْخَاصَّةِ وَالَّتِي لَهَا أْبْعَادٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ وَنَفْسِيَّةٌ عَامَّةٌ مِنْ خِلَالِ مَقَابِلَاتٍ حُرَّةٍ تَرصُدُ جَمِيعَ مَا يَحِيطُ بِالْفَرْدِ مِنْ ظُرُوفٍ حَالِيَّةٍ وَسَابِقَةٍ وَعَوَامِلَ شَخْصِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَقِيَمِيَّةٍ مُحِيطَةً.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: حقّ النِّساء في العمل في المواثيق الدُّولية:

تُقرّر المواثيق الدُّولية حقّ النِّساء في العمل، حيثُ نصَّ الإعلانُ العالميُّ لحقوق الإنسان في المادّة 1/23 على: " لكلِّ شخصٍ الحقُّ في العمل، وله حرّية اختياره بشروطٍ عادلةٍ مُرضيةٍ كما أنّ له حقُّ الحماية من البطالة"¹⁰، وكذلك نصّت المادّة 6 و7 من العهد الدُّوليُّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على: "تعرّف الدُّول الأطراف في هذا العهد بالحقِّ في العمل، الذي يَشْمَل ما لكلِّ شخصٍ من حقِّ في أن تُتَّاحَ لَهُ إمكانيَّة كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحريَّة، وتقومُ باتخاذ تدابيرٍ مناسبةٍ لصون هذا الحقِّ ويتضمَّن التَّساوي في الأجر لجميع الأشخاص إضافةً إلى توفير بيئة آمنة وشروط سلامة للجميع، وأيضاً المادّة رقم 10 من ذات الإعلان نصّت على المُساواة في الحقِّ بمحاكمةٍ مُحايدةٍ ومستقلَّةٍ دونما تمييز"¹¹. نجدُ في القوانين الدُّولية جميعاً بأنّه لم تُذكر النِّساء بشكلٍ صريحٍ ولم يُحدّد لهنَّ خصوصيةً في العمل من حيث الأُمومة والحمل والإرضاع، وإنّما تمَّ شملهنَّ مع الرِّجال تحت اسم واحد وهو الأشخاص. لتأتي فيما بعد اتفافية القضاء على كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة وما تُعرّف باسم سيداو التي تمَّ اعتمادها من قِبَل الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عام 1979 حيث نصّت المادّة رقم 11 منها على إلزام الدُّول الأطراف في الاتفافية باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضدّ المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها الحقوق، ومنها الحقُّ في اختيار المهنة التي تُريدها، والتَّساوي في الأجر وفي الترقية الوظيفية كما تُقرّر تدابير لمنع التمييز ضدّ النِّساء بسبب الزَّواج أو الأُمومة ضماناً لحقِّها الفعليِّ في العمل¹².

وعلى الرِّغم من مصادقة سورية على هذه الاتفافية إلا أنّ تحقُّقها على المواد الأساسية فيها والتي تُمثِّل جوهر هذه الاتفافية يجعل هذه التحقُّقات مفرّغةً لها ولمحتواها ومقاصدها، والدريعة الحاضرة دائماً بأنّ مردّ هذه التحقُّقات على مواد محدّدة بسبب تعارضها مع الموروث الثقافي والتقاليد. تحقّقت سورية على المادّة (4) الفقرات رقم (2-9-15)، والمادّة 16 الفقرات 1 بند ج/د/و/ز، و الفقرة (2)، ومن هذه التحقُّقات يتضح لنا بأنّ مُعظمها ينصبُّ حول

¹⁰ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (oic-iphrc.org)

¹¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان | العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ohchr.org)

¹² اتفافية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة9 (bit.ly/2OEajg9)

المساواة أمام القانون، ويتعلّق بالحياة الخاصّة للمرأة واستقلاليتها وما يُنَاطُ بها من أدوار في حياتها العائليّة منها أو الأُسريّة انطلاقاً من لعب دور الوصاية عليها وكأنتها قاصرة قانونياً أو فكريّاً.

أمّا بشكلٍ خاص فيما يتعلّق بالحقوق الاقتصاديّة والعمل المرتبطة بدراستنا الحاليّة، فقد تحفّظت سورية على الفقرة 11 من المادّة (11) والتي نصّت على:

"الحق في العمل بوصفه حقّاً ثابتاً لجميع البشر" هنا العمل حقّاً لكلا الطرفين، بينما في قانون الأحوال الشخصيّة السوريّة، عمّل المرأة هو حقٌّ للزوج الذي يقرّره لزوجته فيما إذا رغب لها بالعمل أم لا وفي حال مخالفتها لرأيه في عملها تُعتبر امرأة ناشراً.

كذلك تحفّظت على المادّة (13) التي دعت إلى القضاء على التمييز ضدّ المرأة في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وخاصّةً الفقرة (ا) من المادّة التي أكّدت على الحق في الاستحقاقات العائليّة.

هذه التَحفُّظَات تجعل القانونَ والمجتمعَ السوري غيرَ مُطالبين وغيرَ مُلزمين بأن يُطبّقا ما ورد في بعض بنود هذه الاتّفاقيّة، مع أنّ ما تمّ التَحفُّظُ عليه هو أهمُّ جزءٍ في الاتّفاقيّة، أو أنّه مغزى وفحوى استصدارها من قبل الأمم المتّحدة. إضافةً إلى أنّ هذه التَحفُّظَات هي نفسُ المطالب التي طالما توقّفت عندها النّساء السّوريات وطالبنَ بها. أمّا اتّفاقيّاتُ منظمّة العمل الدّوليّة فإنّها تُركّز على حقوق النّساء العاملات والمساواة في الأجور مع الرّجل كما تتساوى في قيمة العمل وفي الفرص والمعاملة للعمّال من الجنسين الذين لديهم/نّ أعباءً عائليّةً.

بينما اتّفاقيّة العمل اللّائق للعمّال/العاملات المنزليين/ات لعام 2011 الصّادرة عن منظمّة العمل الدّوليّة تنصُّ في موادها على:

"توفير الحقوق الأساسيّة للعمّالة المنزليّة على قدم المساواة مع جميع العمّالة الأخرى، وتتطلّب إجراءاتٍ وضوابطٍ تنظّم علاقة صاحب/ة العمل مع عمّال المنازل، وذلك على اعتبار أنّ الكثير من النّساء السّوريات قد يلجأن إلى مثل هكذا عملٍ على اعتبار أنّه من الأعمال النّمطيّة التقليديّة لهنّ، لكنّ في الغالب لا يوجدُ عقدُ عملٍ موقّع ولا هناك تحديدٌ لساعات العمل ولا للأجر أو نوع العمل الذي ستقوم به النّساء بشكلٍ عام".

وعلى الصّعيد العربيّ، فإنّ أوّل اتّفاقيّة عربيّة بشأن النّساء العاملات صادقت عليها سورية هي الاتّفاقيّة رقم 6 لسنة 1976، وذلك عام 1982، وتنصُّ الاتّفاقيّة في المادّة 1 منها على:

" يجب العمل على مساواة المرأة بالرجل في كافة تشريعات العمل، كما يجب أن تشتمل هذه التشريعات على الأحكام المنظمة لعمل النساء، وذلك في كافة القطاعات بصفة عامة، وعلى الأخص في قطاع الزراعة"

كما نصت المادة 2 من ذات الاتفاقية على:

" يجب العمل على ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة، في كافة مجالات العمل، عند تساوي المؤهلات والصلاحية، كما يجب مراعاة عدم التفرقة بينهما في الترتيب الوظيفي"¹³.

ثانياً: في الدستور:

الدساتير السورية وآخرها الدستور المعمول به حالياً الصادر في 2012، يُكرس في مواده وخطابه خطاب المواطن/ة أو المواطنين/ات من دون تمييز أو تفرقة بين الجنسين، ومنها حق العمل الذي يقره لكل المواطنين/ت على قدم المساواة وينص على اتخاذ تدابير خاصة تُساهم في انخراط النساء في ميادين العمل المتنوعة، ومنها المادة 23 من الدستور التي دعت إلى إزالة القيود التي قد تجدد من مشاركة النساء في بناء المجتمع وأن توفّر الدول للنساء كلّ الفرص التي تسمح لها بالمشاركة في مجالات الحياة المختلفة ومنها الاقتصادية¹⁴، وهنا لا بد من الإشارة إلى عدم وجود نصٍ دستوريٍّ صريحٍ يتضمّن عدم التمييز أو المساواة بالأجور بين النساء والرجال.

في قانون العمل: ينظم قانون العمل رقم 17 الصادر في 2010 حق المرأة في العمل في سورية، وهو القانون الذي يُنظم علاقات العمل الخاصة (في القطاع الخاص)، والقانون الأساسي للعاملات/ين في الدولة الذي يُنظم حقوق العاملات/ين في القطاع العام (الهيئات والمؤسسات الحكومية)، وهذا الأخير ساوى بين العاملات/ين في الدولة من دون تمييز بسبب الجنس، ومنح النساء العاملات حقوقهنّ في مراحل الأمومة والرضاعة، وما يرتبط بها من دور تدعم عمل النساء وتُشجّع عليه، وتساندهنّ في السعي للحصول على الحضّانة، وكذلك نجد في قانون العمل رقم 17 نصوصاً للقيام بأدوارهنّ الأسريّة، ونشاطهنّ الوظيفي والمهني، وكرّس هذا القانون حق النساء في قطاع العمل والنشاط الاقتصادي المتنوع من صناعة وتجارة وزراعة وجرّف ومهن، وتضمّن القانون فصلاً خاصاً باسم تشغيل النساء.

¹³ الاتفاقية العربية رقم (6) لعام 1976، بشأن المرأة العاملة التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة المنعقدة في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية في سنة 1976م <http://bit.ly/3beBxS2>.

¹⁴ دستور الجمهورية العربية السورية (wipo.int)

وقد رَسَخَتِ المادَّةُ ذات الرِّقم 119 من هذا القانون مبدأً تساوي الأجر للعمل المتساوي، بما يمنع التَّمييزَ في الأجر على أساسِ الجنس.¹⁵ أمَّا المادَّةُ ذاتُ الرِّقم 120 مَنَحَتِ المرأةَ العاملةَ معاملةً خاصَّةً يمكنُ تسميُّها بموادِّ الجِمايةِ بناءً على طبيعتها الجِسمانيَّةِ أو الفيزيولوجيَّةِ وللحفاظِ عليها صِحِّيًّا مثلَ مَنعِ تشغيلِ النِّساءِ ليلاً، ومَنعِ تشغيلهنَّ في أعمالٍ ضارَّةٍ بهنَّ صِحِّيًّا، على أن يُحدِّدَ وزيرُ الشُّؤونِ الاجتماعيَّةِ والعملِ بقرارٍ الأعمالِ والحالاتِ والمناسباتِ التي يجوزُ فيها استثناءُ هذه المادَّةِ.

فيما يُخصُّ إجازةَ الأمومة؛ فقد حدَّدتِ المادَّةُ 121 مدَّتها الرَّمينيَّةَ كما يلي: من (1-120) يوماً عن الولادة الأولى، ومن (2 – 90) يوم عن الولادة الثَّانية، ومن (3 – 75) يوماً فقط عن الولادة الثَّالثة مع جوازِ تمديدِها لشهرٍ واحدٍ بدونِ أجرٍ.

- المادَّةُ 122 "حظرتُ على صاحب/ة العملِ فصلَ أو إنهاءَ خدمةِ المرأةِ العاملةِ في حالِ كانت ضمنَ فترةِ الأمومةِ الموضَّحةِ في المادَّةِ السَّابِقةِ".
- المادَّةُ 123 تنصُّ: "تُمنَحُ العاملةُ المرضعُ بالإضافة لمدَّةِ الرِّاحةِ المقرَّرةِ بالقانونِ فترتي راحةٍ مدَّةً لا تقلُّ مدَّةً كليًّا منها عن نصفِ ساعةٍ يوميًّا، ولها الحقُّ في ضمِّ هاتينِ الفترتينِ وتُحسبانِ من ساعاتِ العملِ، وذلك خلالِ الأربعِ وعشرينِ شهراً التَّالية لتاريخِ الوضعِ".
- المادَّةُ 126: جاءت مُلزِمةً للجِهاتِ التي تعملُ فيها أمهاتُ عاملاتِ بأنَّ يُحدِثوا رياضَ أطفالٍ في موقعِ العملِ وقد نصَّت (إن كان يَستخدَم مائةَ عامِلَةٍ فأكثر في مكانٍ واحدٍ أن يُوقَّرَ داراً للحضَّانةِ أو أن يُعهدَ إلى دارٍ للحضَّانةِ برعايةِ أطفالِ العاملاتِ على ألاَّ يقلَّ عددُ الأطفالِ عن 25 طفلاً/ةً ولا تزيدَ أعمارهم/ن على خمسِ سنوات).
- أما المادَّةُ 127: فقد نصَّت " (في حالِ عدمِ توافُرِ الشُّروطِ الواردةِ في المادَّةِ السَّابِقةِ على صاحبِ العملِ الَّذي يَستخدِم ما لا يقلُّ عن عشرينَ عامِلَةً متزوَّجَةً تهيَّئَةً مكانٍ مناسبٍ يكونُ في عهدةِ مرتبِّةِ أطفالٍ لرعايةِ أطفالٍ/طفلاتِ العاملاتِ الذين/اللواتي تقلُّ أعمارهم/ن عن خمسِ سنواتٍ فيما إذا كان عددهم لا يقلُّ عن عشرةِ أطفال)".
- وهنا تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ المرسومِ التَّشريعيِّ رقم 4 الصَّادر في عام 1972 تضمَّنَ منحَ المرأةِ العاملةِ التَّعويضَ العائليَّ عن أولادها في حالِ كانت أرملةً أو منفصلةً عن زوجها نتيجةً طلاقٍ وزوجها لا يتقاضى تعويضاً عائلياً عن هؤلاء الأولاد.

¹⁵ قانون العمل السوري <https://bit.ly/2NzWmiE>

كذلك تضمن القانون رقم 56 الصادر عام 2004 المعني بتنظيم العلاقات الزراعية نصوصاً قانونية تتعلق بحماية المرأة العاملة في القطاع الزراعي في عدة مواد منه على سبيل المثال المواد (20-21-22-23)، ويُعاب على هذا القانون أنه خفّض إجازة الأمومة للمرأة العاملة في هذا القطاع الى 75 يوماً فقط، واستثنى في الفقرة (ج) من المادة رقم 164 الاستثمارات العائلية الزراعية من أن تُنظر أمام القضاء العادي.

وبناءً على ما تقدّم يتضح لنا بأن ما تتعرّض له النساء العاملات في سورية من تمييز في قطاعات ومجالات العمل المختلفة، مرّده أولاً إلى ثقافة المجتمع في الممارسة الواقعية لعلاقات العمل والتمييز الممارس ضد النساء على سبيل المثال في عدم تساويهن في الأجر مع الرجال بدافع استغلال ضعفهن اجتماعياً، كذلك يعود إلى عدم فعالية القوانين الموجودة إن كانت القوانين الدولية أو المحلية الناتجة عن عدم تفعيلها وتطبيقها.

ثالثاً: الواقع المعيشي السوري:

تعد دراسة التركيب العمري والتوعي Age-Sex Composition، على قدر كبير من الأهمية في أي مجتمع كان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً أو ما يعرف بنسبة النوع، ويحدد التركيب العمري الفئة المنتجة في المجتمع، والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفرادها، إلا أنه في سورية فإن الوضع يختلف فنجد أنفسنا غير قادرين/ات على الحصول على التركيب العمري والتوعي بشكل عام بسبب تعدد السلطات التي تفرض نفوذها على مناطق سورية لذلك لا نجد هناك تقارير إحصائية دقيقة عن الحالة السكانية في مناطق سورية.

وفق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في 1 كانون الثاني/يناير 2022، فقدر عدد سكان سورية ب 16 513 372 نسمة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة - 2.26 في المائة (-382 177 شخصاً) مقارنةً بالسكان البالغ عددهم 16 895 549 نسمة في العام السابق. بشكل عام يبلغ عدد الذكور في سورية 50.6% من إجمالي السكان مقابل 49.4% من الإناث حتى تاريخ 24 شباط 2022. وتبلغ نسبة الإعالة الإجمالية للسكان في سورية 63.9%¹⁶. إذ تُعبر نسبة الإعالة للسكان عن نسبة الأشخاص الذين/اللواتي لا يعملون/تعملن عموماً (المعالين) إلى القوى العاملة في بلد ما (الجزء الإنتاجي من السكان). ويشمل نسبة السكان الذين/اللواتي تقل أعمارهم/ن عن 15 سنة والأشخاص الذين/اللواتي تبلغ أعمارهم/ن 65 سنة فما فوق، ويتكوّن الجزء المنتج من السكان وفقاً لذلك من السكان الذين/اللواتي تتراوح أعمارهم/ن بين 15 و 64 سنة. وفي سورية هذه النسبة مرتفعة جداً؛ أي أن الجزء

¹⁶ سكان سوريا (2022) يعيشون - مقياس البلد (countrymeters.info)

المعالين/ات من السكّان هو أكثر من نصفِ الجزءِ العاملِ، وهذا يعني أنّ السكّانِ العاملين/ات (قُوّة العمل) في سورية يجب أن يوفّروا/ن السّلَع لأنفسِهِم/نّ وأن يُغطّوا الإنفاقَ على الأطفال/الطّفلات والمستّين/ات.

وهذا ناتجٌ عن ما عانى منه النّاس في سورية وما زالوا يعانون من العنفِ القائمِ على أرضها منذ عام 2011 وحتى يومنا الحاليّ، والذي انعكسَ على السكّان بشكلٍ عامٍ من ناحيةِ الحياةِ الأَمَنَةِ وتلقّي الخدّماتِ كافّةً، فوفقاً لمؤشّر السّلامِ العالميّ، حلّت سورية في المرتبةِ الأخيرةِ كأقلِّ الدّولِ سلماً خلال السّنواتِ السّتِ الماضيةِ، وفي عام 2019 تحسّنتِ الوضعِ قليلاً إذ صُنّفتِ في المرتبةِ ما قبل الأخيرةِ عالمياً نظراً لانخفاضِ حدّةِ الصّراعِ.¹⁷ أمّا في عام 2021 فقد جاءت سورية في المرتبةِ الثّالثةِ، بعدَ إحكامِ نظامِ الأسدِ سيطرتهِ على البلادِ، وتحولها إلى حربٍ مُتداخلةِ الأطرافِ، ممّا أدّى إلى فرارِ أكثرَ من 5 ملايين شخصٍ والتّسبّبِ في أكبرِ أزمةٍ لُجوءٍ في العالمِ منذُ سنواتٍ طويلةٍ.¹⁸ حيثُ تسبّب الصّراعُ في سورية بخسائرٍ فادحةٍ في الاقتصادِ، ممّا أدّى إلى تآكلِ سُبُلِ العيشِ، وتدميرِ البنيّةِ التّحتيّةِ وتعرّجِ بإمكانيةِ توفيرِ الخدّماتِ كافّةً منذ عام 2011.

في عام 2019، اعتُبرَ حوالي 11.7 مليون شخصٍ سوريٍّ بحاجةٍ إلى المساعدةِ الإنسانيّةِ في ثاني أسوأ أزمةٍ إنسانيّةٍ في العالمِ بعد اليمن.¹⁹ ووفقاً لآخرِ بياناتٍ صادرةٍ عن الأممِ المتّحدةِ حولِ الاحتياجاتِ الإنسانيّةِ، فإنّه يعيشُ أكثرُ من 90% من السّوريين/ات تحت خطِّ الفقرِ، إذ تُشيرُ التّقدّيراتُ إلى أنّ 60-65% يعيشون في فقرٍ مُدقِّعٍ، حيثُ كانتِ النّسبةُ تتراوحُ بين 50 و 60% في 2019، مقارنةً بنسبةِ 28% عام 2010، وهذا يدلُّ على كارثةٍ إنسانيّةٍ تلوحُ بالأفقِ. كما يشيرُ مؤشّرُ الفقرِ المتعدّدِ الأبعادِ - الذي يتضمّنُ مؤشّراتٍ مُتعلّقةً بالصّحةِ والتّعليمِ والاحتياجاتِ الأساسيّةِ - إلى أنّ معدّلَ الفقرِ الوطنيّ يبلغُ 38.9% في سورية، حيثُ يعيشُ أربعةٌ من كلّ خمسةِ أشخاصٍ في حالةٍ من الفقرِ، وذلك في ظلِّ ارتفاعِ أسعارِ الموادِّ الغذائيّةِ الأساسيّةِ، بالإضافةِ للخسائرِ المقدّرةِ بـ 16 مليارِ دولارٍ أمريكيٍّ في قطاعِ الزّراعةِ. وعليه، يُقدّرُ أنّ 6.5 مليونَ شخصٍ يعانونُ من مشاكلٍ تطالُ أمهم/نّ الغذائيّ في سورية فيما يواجهه 2.5 مليون شخصٍ آخرين ارتفاعاً في مخاطرَ تهديدِ أمهم/نّ الغذائيّ.²⁰ كلُّ هذه الخسائرِ وارتفاعِ مستوى

¹⁷ معهد الاقتصاد والسلام. 2019. مؤشر السلام العالمي: قياس السلام في عالم معقد- <http://visionofhumanity.org/app/uploads/2019/07/GPI-2019-web.pdf>

¹⁸ تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2021

[GPI-2021-web.pdf \(economicsandpeace.org\)](http://GPI-2021-web.pdf(economicsandpeace.org))

¹⁹ لمحة عامة عن الاحتياجات الأساسية، دورة البرامج الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، آذار 2021

reliefweb.int/syria_2021_humanitarian_needs_overview_ar.pdf

²⁰ مجموعة التوجيه الاستراتيجية لسوريا بكاملها. (SSG) آذار/مارس 2019. خطة الاستجابة الإنسانية 2019. الجمهورية العربية السورية.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

الفقر وعدم وصول الفرد إلى الخدمات الصحيّة والتعليميّة أدى إلى تغيير في أنماط العيش ومعها تغيّرت بعض العادات والتقاليد التي كانت سائدة.

هذا بالنسبة لسورية بشكل عام، أمّا بالنسبة لمنطقة شمال غرب سورية فوفقاً لتقرير فريق مُنَسِّقي الاستجابة؛ تعاني هذه المنطقة من حركة نزوح مستمرة نتيجةً لاستمرار القصف السُّوري الرُّوسي للمنطقة وللمناطق المجاورة، مع إضراب المدارس عن متابعة الأعمال التدرسيّة بسبب الظروف المعيشيّة والجويّة السيئة في فصل الشتاء إضافةً إلى الارتفاع الكبير في معدّل البطالة في هذه المنطقة، إذ تجاوزت نسبة 85% بما فيها العمالة اليوميّة، وكلُّ هذا ينعكس على واقع الأسرة في هذه المنطقة وإلى ازدياد الفقر والحاجة للخدمات الأساسيّة. تشكّل النساء والأطفال والطفلات نسبة 80% تقريباً من النازحين/ات الذين/اللواتي يعيشون/يعشن في مواقع الأشخاص النازحين/ات داخلياً شمال غرب سورية وفي المخيمات الكائنة في شمال غرب سورية، حيث تمّ الإبلاغ عن أنّ سبعةً بالمئة من الأسر تُعيلها إناث.²¹ ونتيجةً لذلك، تسوّد احتياجات التعليم والتغذية وخدمات صحّة الأم والطفل. وقد أصبح نقص فرص كسب العيش والعمل وعدم كفاية الحصول على الخدمات الأساسيّة وزيادة انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع من الدوافع الرئيسيّة للحاجة، ما يخلق تحدياتٍ إضافيّةً للكثير من الأشخاص النازحين/ات، وخاصّةً النساء والأطفال، في سعيهم/نّ لتلبية احتياجاتهم/نّ الأساسيّة داخلياً بطريقةٍ كريمةٍ ومُستدامةٍ ذاتياً.

كلُّ ذلك أدّى إلى تبديل الأدوار والمراكز الاجتماعيّة في المجتمع، تبعاً لانعكاسات الحرب وآثارها، والفئات المشاركة فيها، ففي سورية بشكلٍ عامٍ ومنطقة شمال غرب سورية بشكلٍ خاص قبل الحرب والنزاع المسلح على سبيل المثال كانت الصُّورة النمطيّة المرسومة للنوع الاجتماعي بشكلٍ عامٍ في المحافظة أن يقوم الرجل بالدور الاقتصادي من خلال العمل خارج المنزل، ويُطلب منه أن يؤمّن مستلزمات العيش، أما المرأة تُلزم بالمهام المنزليّة والعناية بالأطفال إضافةً إلى المساهمة الرديفة لها في العمل خارج المنزل كأن تعمل معلمةً أو ممرضةً وما إلى ذلك من أعمالٍ نمطيّة، أمّا في الريف تبقى الوضعيّة مشابهةً مع خروج المرأة للعمل في الزراعة، والمردود يعود للرجل، وتختلف الصُّور النمطيّة حسب المنطقة التي تنتمي إليها المرأة. إذ تعدّ هذه الصُّورة السائدة في المجتمع السُّوري، وقد دُعِمَت هذه الوضعيّة للمرأة والرجل بالعادات والأعراف الثقافيّة.

ولكن بعد بدء الحراك الشعبيّ في سورية بدأت الأمور تتغيّر وكُسرت هذه الصُّورة النمطيّة للمرأة والرجل، فأصبحنا نجد المرأة في كثيرٍ من المجالات العمليّة التي لم تكن نراها من قبل، وخير دليلٍ على ذلك مشاركة النساء في العمل السياسيّ وكانت بدايتها مع خروجهنّ جنباً إلى جنبٍ مع الرجال في المظاهرات التي قامت في عددٍ من المناطق. ومع

²¹ لمحة عامة عن الاحتياجات الأساسية (الجمهورية العربية السورية)، دورة البرامج الانسانية، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية أوتشا، آذار 2021 reliefweb.int/syria_2021_humanitarian_needs_overview_ar.pdf

تطوّر الحراك، وتوسّع العمليات العسكرية، واتّخاذ النظام السوري من الاعتقال أسلوباً للقمع وازدياد عدد الرجال المعتقلين الذين هم في الغالب المُعلون الأساسيون لأسرهم، الأمر الذي زاد من دفع النساء للخروج للعمل، وإحضار حاجيات المنزل، وتحول دورهنّ للعمل خارج المنزل على عكس ما كان سائداً في السابق.

ستحاول هذه الدراسة كشف واقع تغيير الأدوار الاقتصادية للنساء كما هي على أرض الواقع، وكما تراه نساء محافظة إدلب، والتعرّف على العلاقة بين الحرب والنوع الاجتماعي والتغيير الذي طال توزيع الأدوار في المحافظة.

الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة

أولاً: الإطار المنهجي:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية التي تسعى إلى معرفة التغيرات التي طرأت على أدوار النساء السوريات وخاصةً الدور الاقتصادي بعد الحرب، فبعد جمع المعلومات النظرية عن موضوع الدراسة والإطلاع على الدراسات السابقة، تمّ الاعتماد على أداة دراسة الحالة المُعمّقة (المقابلات الفردية المُعمّقة) للمبحوثات المستهدفات، حيث ساعدت هذه المقابلة الفردية في التعمق بشكل أكبر في تفاصيل الدور الذي تقوم به النساء في المجتمع بشكل عام.

حيث أنّ دراسة الحالة المُعمّقة ليس من مهامها الوصول إلى بيانات إحصائية أو كمية حول حجم الحالات أو الظواهر، وتوزعت أسبابها ونتائجها حيث أنّها طريقة تساعد في التعرّف الدقيق على كلّ ما يحيط بالحالة من تفاصيل تخصّ كلّ حالة من الحالات على حدة، بحيث تستأثر تلك التفاصيل بالاهتمام الدقيق وتشخيص جميع العناصر والمكونات ضمن رؤية تركيبية شاملة لا تقف عند حدود القضايا أو العوامل الآتية والمرحلية بل تدخل في عمق خلفيات وأبعاد الحالة في تاريخها وامتدادها السابق وتطوراتها، كذلك التعرّف إلى الخلفيات للكشف عن العلاقات الداخلية السببية أو الوظيفية لمكونات الظاهرة المدروسة والظروف المحيطة وما تشملها من قيم ومواقف وموروثات ثقافية واجتماعية.

تم إعداد دليل مبسّط حول استمارة دراسة الحالة من أجل تحقيق نجاح أكبر في جمع البيانات واستخلاص النتائج استناداً إلى معايير علمية معروفة ومحدّدة في نطاق الطريقة المنهجية لدراسة الحالة. وقد اتّسمت بنود الاستبيان والتوجيهات حول جمع المعلومات بالتسلسل المنطقي وانتظمت أسئلة الاستبيان في محاور متعددة وهي: (تحديد مواصفات الحالة من حيث العمر والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة والتعليم، محور العمل والعنف ويتضمّن

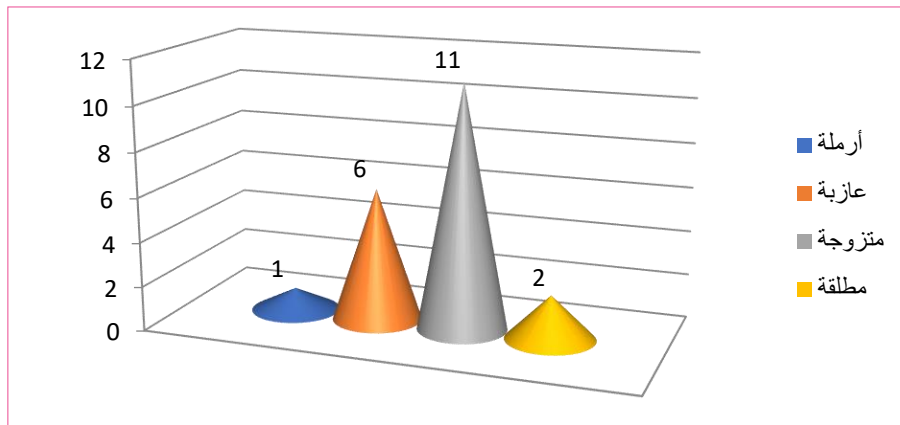
النساء اللواتي يعملن لحسابهنّ الخاصّ والنساء اللواتي يعملن لدى الغير، الداعم الأساسي للنساء، محور اتجاهات وآراء النساء حول عمل المرأة).

بالانتقال إلى خصائص العيّنة المستهدفة قد لا تُفِيدُ خصائص العيّنة التي تمّ التوجّه لدراسة حالاتها وأوضاعها وما يُحيطُ بها من عوامل ومتغيّرات في استنتاج أيّة دلالات إحصائية بخصوص العمر ومكان الإقامة أو الحالة الاجتماعية والتعليم، وإنما هي من باب التعريف بواقع الحالات المدروسة حصراً والتي تمّ اختيارها لتوصيفها.

لذلك اتّجه فريقُ البحث، وهنّ من الباحثات المُدرّبات على جمع المعلومات بشتّى الطُرُق، إلى النساء اللواتي يعملن بمهنٍ مختلفةٍ وكانت أعمالهنّ وأوضاعهنّ تتطابقُ مع هدفِ البحث. فبعد استئذانهنّ تمّ عقدُ المقابلات المعمّقة معهنّ والتي استغرقتُ حوالي الساعة إلى الساعتين كحدّ أقصى.

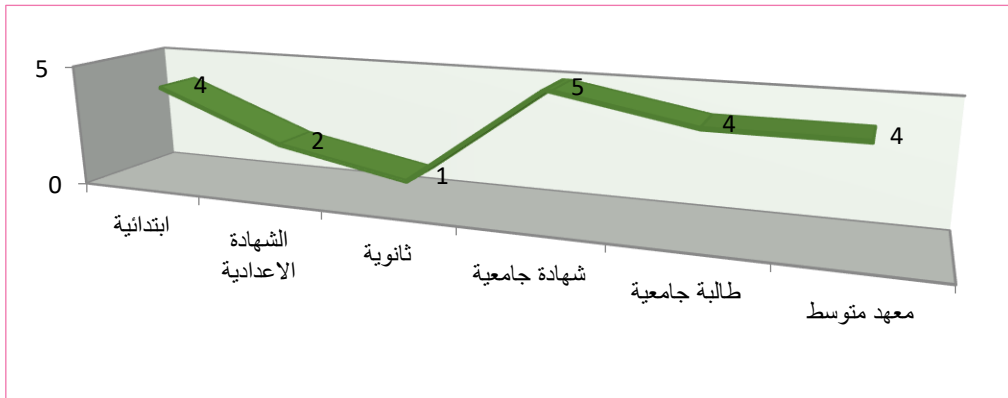
ثانياً: الخصائص العامّة لعيّنة الدّراسة:

بلغ مجموع الحالات التي تمّت مقابلتها عشرين حالةً بسبب ضيقِ الوقتِ المخصّص لجمع البيانات حيثُ بدأتِ الباحثاتُ بتنفيذِ دراسةِ الحالة بتاريخ 17 شباط 2022 وانتهين بتاريخ 22 من نفس الشهر، إذ مثّلت كلُّ حالةٍ قضيةً إنسانيةً بامتيازٍ من خلال شجاعتهنّ في مواجهةٍ أسمى الظروف، إن كانت ظروفُ الحرب أو ظروف المجتمع المحيط، واجتيازهنّ كلّ الصّعاب في طريق إثبات ذواتهنّ من خلال مجموعةٍ من الأعمال لكسب سبل العيش التي أصبحت محالة بعد اشتداد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية سوءاً. وقد توزّعت الحالات حسب الحالة الاجتماعية إلى 6 حالات عازبة و 11 متزوجة و 2 منفصلاتٍ عن أزواجهنّ نتيجة الطلاق، وأرملة واحدة. كما توزّعت حسب فئات العمر بين 19 سنة و 48 سنة، وهذا يدلّ على أنّ النساء العاملات هنّ في ريعان الشّباب ومقبّلات على الحياة وهذا قد يكون سبباً في إصرارهن على متابعة العمل والحرص على الاستقلال الاقتصاديّ ومساعدة أسرهن.



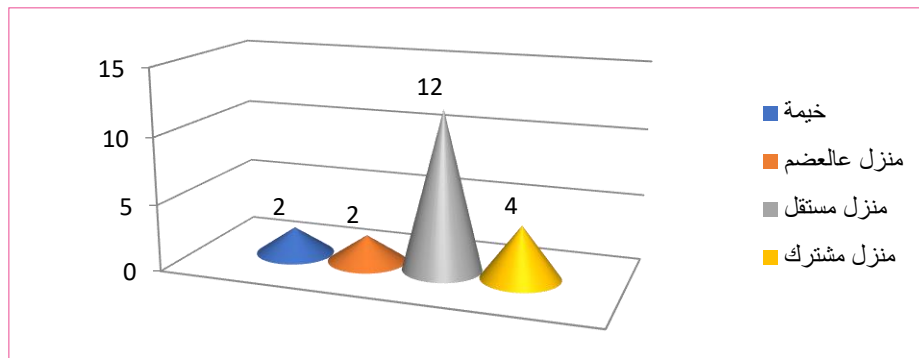
الشكل (1) الحالة الاجتماعية للمبحوثات

أما عن وضع الحالات المدروسة من الحالة التعليمية فقد تبين أن العدد الأكبر ممن درسن معهداً متوسطاً أو جامعةً أو أنهن في المرحلة الدراسية الجامعية، وهذا شيء يدعو للتفأول في ظل مجتمع كمحافظة إدلب والتي أثرت الحرب فيها على مواكبة النساء للتعليم ما بعد الثانوي بسبب ظروف التنقل وفقدان الأمان والوضع الاقتصادي المتردي، فمن بين عشرين حالة لدينا 13 سيدة بين متممة للمرحلة الجامعية والمعهد المتوسط أو أنهن في مرحلة الدراسة الجامعية، في حين نجد أن هناك أربع سيدات أتممن المرحلة الابتدائية فقط، واثنان أنهين المرحلة الإعدادية، وواحدة أنهت المرحلة الثانوية.



الشكل (2) الحالة التعليمية

وبالانتقال إلى وضع السكن الذي تقيم به المبحوثات يُشير الشكل رقم (3) إلى أن 12 مبحوثة من أصل عشرين مبحوثة يقطن في منزل مستقل مع أفراد أسرتهن المؤلف من الأم والأب والأطفال/الطفلات فقط، بينما أوضحت 4 مبحوثات أنهن يقطن في منزل مشترك؛ بمعنى أنهن يعشن مع عدد أفراد أكبر من الأسرة الممتدة التي قد تكون بيت الحفي (أهل الزوج أو الزوجة) وبعض الأقارب، بينما قالت اثنان أنهن يعشن في منزل غير مكتمل (على العضم) واثنان أخريان تقطنان في خيمة مع سوء الخدمات الموجودة بشكل عام.



الشكل (3) طبيعة السكن

أما عن الخدمات المقدّمة في مكان السكن للقاطنات في الخيم؛ فكان هناك نقص واضح في الخدمات الموجودة بسبب عدم توافر الشروط الصحيّة ووجود الحشرات والسّواقي المائيّة وعدم وجود الصّرف الصحيّ، وعدم توافر الأمان إذ يتعرّض المخيم للقصف. والوضع لا يختلف كثيراً عن اللّواتي يقمن في منازل غير منتهية (ع العضم) فلا تتوافر الخدمات الصحيّة والصّرف الصحيّ والأمان فقد أكدن أنّهنّ أقمن في هكذا أماكن بسبب سوء الأوضاع الاقتصاديّة.

أما اللّاتي يقمن في المنازل المستقلّة فقد صرّحن أنّ بعضها يحتاج إلى الإصلاحات والتّعديلات بسبب القصف وتداعيات الحرب على المنازل كفقدان النّوافذ.

ثالثاً: محور المرأة العاملة بشكل عام:

العدد	الحالة المهنيّة
14	تعمل لدى الغير بأجر
6	صاحبة مشروع خاصّ
20	المجموع

أما عن الحالة العمليّة المهنيّة للسيدات المبحوثات فإنّ العيّنة المستهدفة بالدراسة هنّ السيدات العاملات بشكل عام كما يوضّح الجدول أعلاه، فقد كان لدينا 14 سيّدة تعملن لدى الغير بأجر وفقّ دوام كامل، في حين كان لدينا ست حالاتٍ أنشأن مشاريعهنّ الخاصّة فوجد سيّدة تعمل على تدريب السيدات على قيادة السيّارة، وأخرى قامت بفتح محلّ لبيع الخضروات وأخرى فتحت صالون حلاقة نسائي، وسيّدة تعمل في أشغال "الريزن" وتُشغّل معها عدّة نساء، وواحدة فتحت محلّ ألبسة وسيّدة قامت بالعمل في مجال تصوير الحفلات، وأخريات عملن في مجال صيانة الإلكترونيات. هؤلاء السيدات نجحن في فتح مشاريع خاصة بهنّ رغم أنّ بعض هذه الأعمال قد تُعدّ أعمالاً تقليديّة لدى مجتمعاتٍ أخرى لكنّ خصوصيّة المجتمع المدروس - محافظة إدلب - الذي كان وما يزال في بعض مناطقه يقيّد حركة النّساء بشكل عام، فإنّ هذه الخطوة من هؤلاء النّساء تُعدّ خطوة شجاعةً باتّجاه إحداث تغييرٍ في بنية المجتمع بشكل عام. أمّا السيدات اللّاتي يعملن لدى الغير فكانت الغالبية منهنّ يعملن في المجال الإنسانيّ وإدخال البيانات والتّعليم والتّسويق.

وعن التّاريخ العمليّ للسيدات قبل الحرب؛ فإنّنا نجد أنّ عقليّة المجتمع الذّكوريّ قد طغت على وضعيّة النّساء في المجتمع، إذ كرّست فكرة أنّ المرأة يجب أن تبقى في المنزل وترعى أسرتها وتلبي احتياجات المنزل بشكل عام، وأنّ

خروجها من المنزل ليس للعمل فقط وإنما لأي شيء آخر كزياراتٍ وغيرها ليس لها ضرورة دون وجود الزوج أو الأب أو أحد أفراد الأسرة الأكبر، وهذا بحد ذاته يُعدُّ تقييداً لحريّة حركة النساء ويمنعهنّ من نشاطهنّ الاجتماعيّ قبل الاقتصادي.

العدد	العمل السابق
1	تغليف وتعبئة
1	صناعة وبيع الخبز
1	طباعة على الوورد في مكتبة
5	لم تعمل
1	مشغل خياطة
1	مصورة حفلات
7	معلّمة
2	عمل يومي بالأعمال الزراعيّة
1	ميسرة أنشطة
20	المجموع

أغلبية النساء المبحوثات أفدنّ أنّهنّ كنّ يعملنّ أعمالاً تقليديّة جداً كالعمل في الأراضي الزراعيّة إلى جانب الأسرة أو الزوج، أما مَنْ عملنّ في التّعليم حيثُ كان لدينا سبع مبحوثاتٍ من اللّواتي عملنّ في مجال التّعليم إن كان بشكلٍ تطويعيٍّ أو بشكلٍ رسميٍّ، قلنّ أنّ "هذا العمل الوحيد الذي يمكنُ للمرأة أن تعمل فيه ضمن مجتمعاتنا المغلقة، بل ويُعدُّ ضمن المجتمع الذي نعيش فيه من الرّفاهيّة والتحرّر" حيثُ أكدنّ أنّهنّ لم يخترن هذه المهنة حباً بها وإنما كانت من اختيار الأب أو الزوج، وفي بعض الحالات كان اختيار هذا العمل بموجب ضرورةٍ اقتصاديّةٍ لتلبية احتياجات الأسرة بسبب وفاة الأب وأنّهنّ المعيلات الوحيدات للأسرة. وهذا يعكس مدى وجود القيود وكيف تُفرضُ نفسها على النساء وعلى خياراتهنّ العمليّة، أمّا باقي الأعمال المذكورة هي أعمالٌ أكثر من نمطيّة كتصنيع الخبز.

"أنا صرت اشتغل بسبب الاحتياج المادي وكون الرّاتب اللي كان أبي ياخذ وما بيكفي لمعيشة إخواني وأخواتي وتعليمهم/هن ومصروف الأسرة".

في حين نجد أنّ هناك رُب المبحوثات لم يعملنّ سابقاً أبداً، وأنّهنّ بقين في المنزل لتلبية احتياجات المنزل والزوج والأسرة، وكان هناك امتعاضٌ من قبيل إحداهنّ حيث قالت أنّها تستطيع أن تقوم بكلّ الأعمال وأن لديها القدرة

والرغبة بالتعلم سواء أكان حرفةً أو أي شيءٍ آخر، لكن طبيعة المجتمع الموجودة فيه منعتها إضافةً إلى عقلية الزوج "المتحجرة" حسب قولها منعتها من العمل قبل الحرب.

"لا يوجد شيءٌ لا أعرفُ أن أفعله أو أتعلّمه ولكنني مُكبّلةٌ بسلاسل التقاليد والمجتمع والزوج".

إذاً تلعب العادات والتقاليد دوراً كبيراً في تقبل المجتمع لفكرة وجود النساء كعضواتٍ فاعلاتٍ ومُنجزاتٍ في الحياة العملية وفي الدورة الاقتصادية، حتى أننا نجد أنّ النساء اللواتي سُمحَ لهنّ بإتمام تعليمهنّ، اخترن الأفرع ذات الطبيعة التقليدية التي تسمح للنساء بالعمل في مجال التعليم كفروع معلّم الصفّ أو معهد إعداد المدرّسين، وذلك يخدم طبيعة المجتمع الفارّض سيطرته على النساء قبل الحرب، ولكن بسبب التهجير والحرب قد نجد أنّ هناك تغييراتٍ وإن كانت طفيفاً قد طالت أوضاع النساء الاقتصادية.

رابعاً: محور النساء صاحبات مشاريع العمل الخاص:

كما أوضحنا سابقاً فإنّ وضع النساء بعد الحرب قد تغيّر خاصّةً في محافظة إدلب بسبب حركة الزواج التي طالت المنطقة واستقبال نازحين/ات من كافة المناطق واختلاط الثقافات إضافةً إلى ضرورات الحياة المعيشية وفقدان المعيل إن كان الزوج أو الأب في الحرب، كلّ ذلك أدّى إلى التغيّر في نظرة المجتمع إلى عمل النساء نوعاً ما. فمن عيّنة البحث المدروسة نجد لدينا ستّ سيّداتٍ اخترن القيام بأعمالٍ خاصّةٍ بهنّ وقمن بفتح مشاريع خاصّة، على الرغم من أنّ بعض هذه الأعمال تعبّر عن الصّورة التّمطيّة لعمل النساء كالعامل في الطبخ والشّواء إلّا أنّ المجتمع المذكور لم يكن في السابق مُتقبلاً لفكرة عملهنّ بالأصل وبالاختلاط بالرجال بشكلٍ خاص.

فقد أوضحت المبحوثات جميعهن أنّ نوعيّة العمل يجبُ أن تتّفق مع العادات والتقاليد المنتشرة في المجتمع، وبالتالي فإنّ قرار الخروج للعمل أو نوع العمل بالمُجمل يعودُ إلى الزوج أو الأب أو الأخ وهو نفسه من يقرّر إن كان العمل يصلح أم لا، وبعضهنّ أزعجن ذلك إلى سوء الواقع الأمني في المنطقة بشكلٍ عام وإلى العادات والتقاليد وكلام الناس، حتّى من اختارت من المبحوثات مهنتها؛ فقد تمّ اختيارها بما يتناسب مع ذوق المجتمع ومدى تقبّله له ومدى تعامل هذه المهنة مع النساء فقط.

"يجب اختيار نوع المهنة التي أعمل بها بالآ تكون مهنة غير مناسبة أو ملائمة للمجتمع، والآ تشكّل نوعاً من الخلل والآثار السلبية على الأسرة".

أما عن الصّعوبات التي واجهتها النساء في الخروج للعمل، فكانت المجتمع وعدم تقبُّله لفكرة عمل النساء بشكل عام، وخاصةً النساء المنفصلات عن أزواجهنّ نتيجة الطلاق، فقد واجهت إحدى المبحوثات ضغطاً من المجتمع وبعض الصّعوبات أثناء خروجها للعمل وصلت إلى حدّ مقاطعتها_ إلا أنّ دعم الأهل المتمثّل بالأب والأم جعلها تدافع عن عملها وتتابع به_ إضافةً إلى الكلام السيء من قبل أخوتها الذكور.

"المجتمع بيضغط بفكرة أنتِ صرتي (مطلّقة) المفروض تحطّي ولادك وتقعدي تربيّن وأخواتي الشباب قالوا لي مانن مجبورين يربّوا ولادي طلعي اشتغلي وصرفي على حالك، صرت بين نارين.. رححت اخترت إنّي اشتغل ودافع عن شغلي".

هذه المقولة أثّرت في نفسيّة المبحوثة كثيراً وفُوقَ ما ذكرتُ ودفعتها أكثر للعمل لكي تربيّ أولادها وخاصةً الإناث منهن حتى تكملنّ تعليمهنّ ولا يخضعنّ لسلطة العادات والتقاليد. مبحوثةٌ أخرى لم يكن فقط المجتمع عاملَ ضغطٍ عليها وإنما كان أيضاً الزوج، فلم يكن يريد لها أن تعمل على الرغم من أنها هي من فتحت المشروع ولولا وضعه الصّحّي لما قبل بعملها. كما قالت بأنها لا تُعرّف عن نفسها كصاحبة المشروع "إنّما تعملُ لجانب زوجها لتساعدّه"، وهذا بحدّ ذاته تقييدٌ لأهدافها وأحلامها في إدارة مشروعها.

"هو بيقعد معي في الدكان فقط مُحرم بسبب الخوف من المجتمع ونظرتة وكلامه السيئ بالإضافة لعقلية زوجي المتشدّدة".

أما من بين المبحوثات الستة كان لدينا مبحوثةٌ واحدةٌ هي من اختارت مهنتها وفقاً للهواية والرغبة الشّخصيّة، وكانت مدعومةً من قبل أهلها وخاصةً والدتها لما رأته من نجاح في هذه المهنة لدى ابنتها فشجّعتها عليها ودعمتها للاستمرار بها رغم أنّ المجتمع كان يراها مهنةً جديدةً وغريبةً_ وهي مهنة التصوير_ إلا أنّها هي وعائلتها عملوا على كسر النمطيّة في التفكير.

خامساً: محورُ النساء اللواتي يعملن لدى الغير

العدد	نوع العمل لدى الغير
1	الإعلام
6	الجانب الإنساني
1	صيانة الكترونيات
1	طهي طعام في مكان عام

1	مدخلة بيانات
4	مندوبة مبيعات
14	المجموع

بالنسبة للنساء المبحوثات اللواتي يعملن لدى الغير بأجرٍ، فلم يكن الوضعُ مختلفاً من نظرة المجتمع وتعاطي المحيط معهنَّ، إضافةً إلى دورِ الأهل والزَّوج في اختيار المهنة أو الوظيفة التي ستعمل بها السيِّدة، فلدينا 14 سيِّدة يعملن لدى الغير، منهنَّ 6 سيدات يعملن في المجال الإنساني إن كان في مجال الحماية أو الخدمة المجتمعيَّة، كما أنَّ المجتمع لم يكن متقبلاً لفكرة عملِ النساء في بعض المجالات، إلا أنَّ نظرة المجتمع كانت حافِزاً لهنَّ للعمل والنجاح. فقد أفادت سيِّدة تعمل في الدِّفاع المدني أنَّ الجميع يستغربُ عملها، لكنَّ البعض دعمها والبعض الآخر وجَّه لها إساءات، لكنَّ كان هذا سبباً في متابعة عملها.

"أول ما بلَّشت شغل، كانت العالم مستغربة أنو في نساء بالدِّفاع المدني، كانت كلمات الناس هي الداعم الأساسي لشغلنا يعني كلمة الله يقويكن هيك بتفرِّح قلبنا، وكان في ناس كلامهن مُحيط، ونظرتن إلنا كنساء كانت مُهممة غير مفهومة".

وقد أفادتُ مُعظم المبحوثات أنَّهنَّ اضطُررنَّ للعمل وذلك من أجلِ إعالة أسرهنَّ أو لرفعِ مستوى معيشتهنَّ ومساعدة عائلاتهنَّ وأزواجهنَّ. وبسبب ذلك تكبَّدنَّ أعباءً إضافيةً من ضغطِ نفسيٍّ ومعنويٍّ طالهنَّ، فبعض المبحوثات المهجَّرات من ريفِ دمشق أشرنَّ إلى أنَّ ضغطَ المجتمع وملاحقته للنساء كان من أقسى التجارب التي مرَّت عليهنَّ، فتقييد الحركة مع سوءِ الوضع المادي زادَ الضَّغطَ أكثر وأكثر على النساء.

وبغضِّ النَّظر عن الظُّروف المعيشيَّة السيِّئة إن كانت من النَّاحية الماديَّة أو من نَاحية الحرب والنُّزوح، فإنَّ السيِّدات اللواتي كان لديهنَّ دعمٌ من الزَّوج والأسرة تجاوزنَّ هذه الإساءات من خلالِ تشجيعِ الأمِّ أو الزَّوج أي الأسرة بشكلٍ عام، إلا أنَّ هناك بعض السيِّدات فاقدات الزَّوج أو أزواجهنَّ بصحَّة سيِّئة والذين ليس لديهم القدرة على الوقوف إلى جانب زوجاتهم اضطُررنَّ إلى مواجهة المجتمع لوحدهنَّ بالإصرارِ والعزيمة وإثباتِ النَّفس.

فقد أفدنَّ جميعاً أنَّهنَّ يضطررنَّ لاختيار أعمالٍ لا يخالطنَ الرِّجال بها بسببِ العرف الاجتماعيِّ السائد بأنه لا يجب على النساء الاختلاط مع الرِّجال أو التَّواجد معهم في نفس المكان. حتَّى أنَّ المجتمع المدروس بشكلٍ عام لا

يتقبّل فكرة العمل في الجانب الإنسانيّ، إذ يعتبرونه من الأعمال غير المرغوبة والتي ترتبط بالمجتمع الغربيّ خوفاً من انتقال بعض الأفكار الغربيّة إلى المجتمع نتيجةً للجهل بالعمل الإنسانيّ ومبادئه.

"المجتمع غير متقبّل لعمل النساء في هذا الاختصاص كونه يعتبره فكراً غريباً والمجتمع لا يحدّد عمل النساء بشكلٍ عام كونه المرأة بنظره خلقت لبيتها فقط."

سادساً: محور العنف الموجّه للنساء العاملات

من المعروف أنّ العنف الموجّه ضدّ النساء بشكلٍ عامٍ وضدّ النساء العاملات بشكلٍ خاصٍ قد يكون له العديد من الأشكال؛ فقد يكون موجّهاً من المجتمع بشكلٍ عامٍ من خلال التنمّر والإساءة المعنويّة والرّمزيّة، وقد يكون عنفاً موجّهاً من الأسرة والزّوج، ويتضمّن أشكالاً عديدةً من عنفٍ جسديّ ونفسيّ ومعنويّ، وقد يكون موجّهاً من صاحب/ة العمل كالعنف النفسيّ وصولاً إلى التحرّش الجنسيّ وقد يصل إلى حدّ الاغتصاب.

في دراستنا هذه لعب المجتمع دوراً كبيراً في الإساءة اللفظيّة والتنمّر وحتى مقاطعة النساء اللواتي يعملن في مجالاتٍ معيّنة، فقد أفادت أغلب النساء العاملات لدى الغير تعرّضهنّ لملاحقة الناس لهنّ إمّا بالنظرات أو بالكلام.

" تعرّضت لكثير من التنمّر من قبل الناس وإساءة لفظية ونظرات سيئة، كنت أسمع كلام بشكل مستمر مثل كان ناقص بنات يشتغلوا إعلاميات! قلة شباب بالبلد تصوّروا! كمان تنمّر لتشبيهه ستاند التصوير على أنه سلاح."

كما أفادت إحدى العاملات في المجال الإنسانيّ أن: "الكثير من الأشخاص الذين/ اللواتي نقدّم لهم/نّ خدمات لا يستقبلوننا بشكل جيد ونتعرّض للعنف الرّمزي والإساءة اللفظيّة من قبل المجتمع، ودائماً تكون الإساءة تستهدف سمعة النساء وأخلاقهنّ."

" أحياناً ما يستقبلونا ويقولوا أنونحننا منقبض رواتب على حساب احتياجاتهنّ وبيطلع حكي علينا أنو بنات ومن مخيم لمخيم ودايرات مع شباب"

أمّا العاملات كمندوبات مبيعات تعرّضنّ للتنمّر والإساءة اللفظيّة والعنف النفسيّ إن كان من المجتمع الذي كان يلاحقهنّ بنظراتهم/نّ أو من خلال الإساءة اللفظيّة من الرّبائين سواء كانوا رجالاً أو نساءً وكانت مترافقةً مع تخوُّف السيّدة من الدّخول إلى منزل أحدهم بسبب عدم الأمان وكثرة حالات التّحرّش.

فقد أفادت إحدى المبحوثات المُعيلة لأسرتها أنها بسبب الحاجة الماديّة اضطرّرت لمواجهة المجتمع بالعمل، مع أنّ العمل الذي تقوم به يُعدّ من الأعمال النّمطيّة للمرأة وهو الطبخ والشّواء ولكن مجرد خروج النّساء للعمل خارج منازلهنّ يمكن أن يُصبح ذلك سبباً للإساءة لهنّ.

"الناس بتفكر بايعة حالي، وما بقدروا أني طالعة اشتغل كرمال نعيش بكرامة وما نشحد أنا اشتغلت لأصرف على أُمي وأخواتي وما نكون بحاجة لأي حدّا يتحنن علينا."

هذا بالنّسبة للإساءة التي يمكن أن تتعرّض لها النّساء العاملات من المجتمع، أمّا عن سوء المعاملة التي يمكن أن تتعرّض لها النّساء في الأسرة؛ ففي العموم ذكّرنا زيادة الضّغوطات على النّساء العاملات من ناحية أنّهنّ يعملن خارج المنزل وداخله، وعند سؤالهن عن الأعمال التي تُقمن بها قبل خروجهن من المنزل للعمل أجبن أنّهنّ يقمن بتنظيف المنزل وتحضير الطّعام ومتابعة الأطفال دراسياً ثمّ الخروج للعمل. بما معناه أنّ النّساء يلعبن جميع الأدوار دون أن يساعدهنّ أحدٌ من أفراد أسرهن، وهذا بحدّ ذاته يُعتبر ضمن إساءة المعاملة وعدم احترام حقوق الإنسان، فكثرت ساعات العمل كما أفادت غالبية المبحوثات تجعلهنّ يشعرن بالعزلة الاجتماعيّة بسبب عدم توفّر الوقت الكافي لممارسة النّشاطات الاجتماعيّة ولقاء الأهل والأصدقاء، ممّا يعني ازدياد الضّغوط النفسيّة التي من الممكن أن تشعر بها النّساء العاملات.

"إذا طلبت من زوجي يساعدي بالبيت بصير بقول إني عبستحكمه لأنو أنا عم اشتغل وأصرف على البيت وهو قاعد ما لقي شغل"

إلا أنّ هناك أربع حالات من الحالات المذكورة يقمن أزواجهنّ بمساعدتهنّ في تحمّل أعباء المنزل مما أشعرهنّ بالتشاركيّة وبتخفيف الضّغط النفسيّ والبدنيّ عنهنّ كالمساعدة في الاعتناء بالأطفال وفي تحضير الطّعام، أمّا باقي المبحوثات يقمن بجميع الأعمال لوحدهنّ.

أمّا في العمل فإنّ أغلب المبحوثات لم يتعرّضن للإساءة ضمن العمل بسبب أنّ عملهنّ يكون بالمجمل مع النّساء وخاصّةً صاحبات المشاريع الخاصّة، أمّا النّساء المبحوثات اللّواتي يعملن لدى الغير، فقد تعرّضت عدّة سيّدات للإساءة بالعمل لأنّهنّ سيّدات فقط، وتمّ استغلال البعض لجذب الزبائن على اعتبار أنّهنّ "إناث" وتعرضت إحداهنّ للتحرّش اللفظيّ من قبل أحد الزبائن وعند سؤالها إلى من لجأت لمواجهة العنف المُوجّه ضدها أفادت المبحوثة أنّها لم تلجأ لأحد.

"استغلّ وضعي وحاجتي وشغلتي كرمال يلم زبائن"

سابعاً: محور رأي النساء بالعمل:

أفادت كلّ المبحوثات أنّ عمل النساء مهمّ جداً وهو ضرورة، على اعتبار أنّ النساء جزءٌ لا يتجزأ من هذا المجتمع، ولكي يحصلن على استقلاليتهم مادياً ومعنوياً ويطوّرن من أنفسهنّ، كما يُعدّ العمل حقاً من حقوقهنّ المشروعة.

"عمل المرأة ضرورة، لا يمكن لأحدٍ أن يتخيّل الدُّل والقهر في النفس عندما تمُدُّ المرأة يدها مُحتاجة لأحدٍ مهما كانت صلته بها".

كما أشارت المبحوثات جميعهنّ إلى أنّ مهام النساء قد تغيّرت بعد الحرب فقد أضيفت إلى مهامهنّ الأساسية التي فرضها عليهن المجتمع كالاهتمام بأعمال المنزل وتربية الأطفال مهام جديدة من أعمال وأدوار قيادية في المجتمع، فقد انخرطت النساء في مجالات عديدة بعدما كان أقصى أعمال النساء (معلّمة، طبيبة، ممرضة، مصففة شعر) لكن اليوم أصبحن يعملن في العديد من القطاعات كالمنظّمات والمحلات والإعلام وغيرها من الأعمال.

وقد أشارت المبحوثات إلى أنّ من أهمّ المعوّقات التي تواجهها النساء في المجتمع هي نظرة المجتمع للنساء العاملات، وهي نظرة متشبّثة بالعادات والتقاليد القديمة (البنت للطبخ وبس...) إضافةً إلى الوضع الأمني في المنطقة بسبب الحرب، إضافةً إلى كون أماكن العمل بعيدةً مع عدم توفّر وسائل نقل.

أمّا عن التسهيلات التي تشجّع النساء على العمل فكان أهمّها برأي المبحوثات دعم الزوج للمرأة والتعاون بين المرأة والرجل في العمل خارج وداخل المنزل، إضافةً إلى تفهم الأسرة لعمل النساء.

أمّا عن دور النساء السوريات بعد الحرب، فقد أفادت المبحوثات بأنّه أصبح للمرأة دورٌ كبيرٌ وفعالٌ من خلال فتح مراكز تدريبية والقيام بجلسات توعية جعلت النساء أكثر انفتاحاً على المجتمع. حيث أصبحن يعملن بشكلٍ أكثر، كما أصبحت غالبية النساء هنّ المعيلات للأسرهنّ بعد الحرب كونهنّ فقدن أحداً من أفراد عائلتهنّ، ممّا أدّى إلى تغيير مكانة ودور النساء في المجتمع. عدد قليل من المبحوثات أفدن أنّ وضع النساء في المجتمع المدروس قد تراجع بسبب عدم تعليم الفتيات واللجوء إلى تزويج الفتيات بذريعة حمايتهنّ.

"بصراحة أرى وضع النساء بعد الحرب أسوأ بكثير، فقد شاهدنا نكسةً في أمور الزواج المبكر وتعليم الإناث والمنع من الخروج والتعبير عن الرأي، أحس أننا رجعنا مئة سنة للوراء، في حين في مناطق مجاورة لنا النساء تخرج وتتعلّم وتعمل وترقّه".

وكان من أهم المقترحات التي ذكرتها المبحوثات للتحسين من واقع النساء في محافظة إدلب كالتالي:

- توفير الأمن والأمان لسهولة الحركة والتنقل ولا سيما حركة النساء.
- تعزيز دور الإعلام بتسليط الضوء على النجاحات التي حققتها النساء في مهنٍ كانت حِكراً على الرجال وذلك للتأكيد على أن النساء لديهن القدرة على ممارسة أي عمل ولا يوجد مَهْنٌ حِكراً على جنس دون الآخر.
- توفير رأس مال للنساء اللواتي قمنَ بمهني خاصةٍ بهنَّ من خلال مشاريع مُتكاملة.
- إعادة النظر بمشاريع التمكين الاقتصادي للنساء التي تقودها منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات التي تعمل مع النساء من حيث نوع التمكين وعدم حصر المشاريع بأدوار ومهن تقليدية تحصر النساء بمهنٍ معيّنةٍ وتستنثي مهناً أخرى بحجة عدم قدرة النساء وعدم تقبل المجتمع.
- رفع الوعي بحقوق النساء وتمكينهن في المجتمع.
- تأمين فرص عمل للنساء فاقدرات الأزواج حسب الإمكانيات التي يمتلكنها مع ضمان حمايتهن من الاستغلال في مكان العمل.
- الإكثار من برامج سبل العيش التي تعطي فرصاً للنساء غير المتعلّمات للعمل وزيادة المشاريع الصّغيرة التي تزيد من انخراط النساء في العمل.
- من المهم جداً المتابعة في التمكين الاقتصادي للنساء إلا أنه بحاجة أكبر لتماشي التمكين الاجتماعيّ معه لضمان استقلالية اقتصاد النساء دون تدخّل ذكور العائلة والتحكّم بالموارد الخاصة بالنساء.
- النضال من أجل الوصول للتغيير المرجوّ بجعل العمل داخل المنزل وخارجه عملاً تشاركيّاً بين الرجال والنساء ضمن العائلة.
- سنّ قوانين تحمي النساء في العمل من الاستغلال والابتزاز وفقدان الحقوق.
- التوعية بضرورة تخفيف الضغوط النفسية عن النساء في البيت وضغوط العمل المنزليّ.
- يجب تسليط الإعلام الضوؤ على هذه الجوانب، فإنّ للإعلام دوراً جذريّاً في تغيير الوعي المجتمعيّ وإبعاد النساء عن النمطية.
- تعديل المناهج الدراسيّة التي اتّخذت من "بابا يقرأ الجريدة، وماما تبطح" نهجاً.

النتائج العامة للدراسة

1. التغيير في الأدوار الاجتماعية للنساء بشكل عام في محافظة إدلب مما أدى إلى تضاعف الأدوار بعد الحرب، فإضافة إلى الأدوار التي تم فرضها على النساء المتعلقة بالعمل المنزلي ورعاية الأطفال نجدهن يقُدن الدور الاقتصادي بخروجهن للعمل أو تأسيس أعمالهن الخاصة مما يزيد العبء عليهن أثناء تحمّل الدورين.
2. أدت ظروف الحرب والتّهجير والنّزوح في كثيرٍ من الأحيان إلى فقدان المعيل إضافةً إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، وكان ذلك دوراً بارزاً في خروج النساء للعمل وكسرٍ نمطيّة وجود النساء في المنزل.
3. مشاركة النساء في مناطق الدراسة بالأعمال المتعلقة بالجانب الإنساني، حيث أصبح المجتمع أكثر تقبلاً بالرغم من النظرة غير المُستحبة لها، كما وجدنا انخراط النساء في أعمال الدّفاع المدنيّ والعمل المجتمعيّ إضافةً إلى أعمال جديدة لم تكن موجودةً في المجتمع؛ كأعمال صيانة الإلكترونيات وشواء اللحوم.
4. أصبحت النساء في هذه المناطق قادراتٍ على تحديد أهدافهنّ إن كان في البحث عن فرصة عمل أو على متابعة تعليمهنّ وهذا لم نكن نجده قبل عام 2011، فالمجتمع محافظٌ فيما يتعلق بقضايا النساء.
5. أغلب الأعمال التي كانت تقوم بها النساء قبل الحرب كانت أعمالاً تقليديّةً نمطيّةً بدرجةٍ كبيرةٍ تنحصرُ في التّعليم والأعمال الزراعيّة والتّغليف في المعامل.
6. تغيير طبيعة الأعمال التي أصبحت النساء يعملن بها لتتمحور حول ما يلي: الحماية والخدمة المجتمعيّة، صاحبات مشاريع (محلات خاصّة وكوافيرة، تعليم قيادة السيّارة، صيانة الإلكترونيات، مدخلة بيانات، التّصوير الفوتوغرافي، مندوبة مبيعات). على الرّغم من أنّ بعض هذه الأعمال قد تُعدّ أعمالاً نمطيّةً في مجتمعاتٍ أخرى إلّا أنّه في مجتمع إدلب وريفها تعدّ من المهن الجديدة والتي احتاجت إلى كسر نمطيّة لمزاومتها.
7. انخراط النساء في العمل خارج المنزل، كان بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصاديّ وعدم الاحتياج لأيّ شخصٍ، ويعدّ هذا تغييراً في درجة وعي النساء بحقوقهن وأهميّتهن في المجتمع.
8. دعم الأسرة والزّوج للمرأة يلعب دوراً كبيراً في نجاحها في أيّ عمل تقوم به على الرّغم من نظرة المجتمع والعادات والتّقاليد التي تقيّد النساء.
9. حتّى وإن كان قرار خروج النساء للعمل هو قرارهنّ، إلّا أن قرار نوع العمل الذي سيُقمن به يكون بقرار الرّجل إن كان الزّوج أو الأب أو الأخ أو أي ذكرٍ ذي سُلطة بالعائلة، فهم غالباً من يحدّدون بيئة العمل على ألا يتواجد فيها ذكور، وهذا يدل على تأصّل العادات والأعراف في التفكير المجتمعيّ ككلّ.
10. التّنمر والإساءة اللفظية كانت من أكثر أنواع العنف الذي وُجّه للنساء العاملات من قبل المجتمع.

11. على الرغم من كلّ القيود والنظرات السلبية من قبل المجتمع لعمل النساء إلا أنّ النساء المبحوثات قد أصرّين على العمل وعلى تحقيق أهدافهنّ، وهذا يدلُّ على ارتفاع الوعي لديهنّ بضرورة التغيير المجتمعي.
12. عدم مساعدة النساء من قبل أفراد الأسرة في تحمُّل أعباء الأعمال المنزلية زاد من حدّة الضغوطات النفسيّة والجسديّة عليهنّ، مما زاد من عزلتهنّ الاجتماعيّة عن الأقارب والأصدقاء/الصديقات وأضعفت علاقتهنّ بأزواجهن نوعاً ما.
13. لم تتغيّر وجهة نظر المجتمع بالمرأة التي تنفصل عن زوجها نتيجة الطلاق من حيث خروجها من المنزل.

استمارة دراسة الحالة

الدور الاقتصادي للنساء في شمال غرب سورية بعد الحرب

السيدة العزيزة

نقوم بمنظمة عدل وتمكين بدراسةٍ عن الدور الاقتصادي للنساء بعد الحرب في منطقة شمال غرب سورية، على اعتبارك من الفئات المستهدفة بالبحث نتمنى منك مساعدتنا في الإجابة على أسئلة الاستمارة وذلك من أجل الوصول إلى معلومات قد تفيد النساء العاملات مستقبلاً في تخطي الصعوبات وفي تطوير ذاتهن.

المعلومات التي ستشاركيننا بها ستبقى سرية وستُستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، أتمنى الإجابة باستفاضةٍ على جميع الأسئلة. مع العلم أنّ المدة الزمنية التي ستستغرقها الاستمارة تتراوح بين 60-90 دقيقة.

نشكرك جداً على الوقت الذي ستقضيه معنا في المقابلة.

بيانات عامة

الأسئلة	توضيحات لجامع/ة البيانات
الاسم	
العمر	
مكان الولادة الأصلي	
مكان الإقامة الحالي	
المستوى التعليمي (آخر مستوى تعليمي أتمته)	
الحالة الاجتماعية	عزباء خاطبة متزوجة منفصلة نتيجة طلاق
	في حال كانت زوجة مفقود أو معتقل نسأل من متى ومن الجهة الخاطفة أو

المعتقلة وأسباب الاعتقال	أرملة	عدد أفراد الأسرة المعيشية (المبحوثة ضمناً)
	زوجة مفقود أو مُعتقل	
	لم أعمل أبداً يذكر أسباب عدم عملها	العمل السابق
	في حال كانت تعمل يذكر ولماذا اختارت هذا النوع من العمل ومن يختار نوع العمل لها ولماذا.....	
نسأل من يشاركها السكن والخدمات المتوفرة في السكن مدى توفر الشروط الصحيّة فيه	منزل مستقل	طبيعة المسكن
	منزل مشترك مع العائلة	
	خيمة أو منزل غير مكتمل (ع العضم)	
	أخرى تذكر.....	

العمل (المجال المهني)

	صاحبة/ة عمل	1. الحالة العمليّة والعلاقة بقوة العمل
	أعمل بدوام كامل لدى الغير مقابل أجر	
	أعمل بدوام جزئي لدى الغير مقابل أجر	
	أعمل بدوام كامل لدى الأسرة مقابل أجر	
	أعمل بدوام جزئي لدى الأسرة مقابل أجر	
	أخرى تذكر....	
	بعد ذكر المهنة التي تعمل بها نسألها عن سبب اختيارها هذه المهنة وكيفية تعاطي المجتمع معها	2. المهنة الأساسية التي تزاولينها حالياً،
	مع ذكر السبب	3. من هو/ي صاحب/ة القرار في عملك خارج المنزل؟
	مع ذكر السبب	4. من هو صاحب/ة القرار في نوع عملك خارج المنزل؟

	<p>(مثال: تنظيف الصّغار وتحضير وجباتهم/ن الغذائية. أخرج مسرعة للعمل لا وجود للوقت. ترتيب المنزل. تنظيف الثّياب. وضع الثّياب ضمن آلة الغسيل. حمل الأبناء للحضانة. مناقشة الزوج في بعض الأمور المتعلّقة بالبيت، أخرى تذكر...).</p>	<p>5. ما هي الأعمال التي تقومين بها قبل مغادرة المنزل تجاه أسرتك أو زوجك وأبنائك؟</p>
<p>إضافة إلى تفاصيل عن هل العمل ساهم بازدياد العزلة بسبب عدم تقبل المجتمع والأصدقاء له</p>	<p>(نذكر مثلاً هل يزورك الأقراب وما الأوقات، هل تستطيعين إقامة صداقات...الخ)</p>	<p>6. هل تشعرين أحياناً بحالة من العزلة الاجتماعية؟ وما السبب</p>
	<p>(يرجى ذكر التفاصيل كيف أضعفت علاقتها بأسرتها أو بزوجها أو في حال زادت علاقتهم فتذكر التفاصيل)</p>	<p>7. هل كثرة مهامك أضعفت صلتك بزوجك أو أسرتك بشكل عام؟</p>
		<p>8. هل أدى عملك (مهما كانت طبيعته) إلى تحسين وضع الأسرة اقتصادياً؟ (يرجى شرح تجربتك)</p>
	<p>في حال لم تتم المشاركة، يرجى تفصيل الحديث عن ذلك؟ في حال تمّت المشاركة؟ ما هي المهام التي شاركوا بها (يرجى الحديث بالتفصيل من خلال التجارب اليومية لك)</p>	<p>9. هل أدى عملك أو خروجك للعمل إلى مشاركة أفراد الأسرة الذكور (زوج، أخ) ببعض المهام المنزلية التي كنتِ تقومين بها؟</p>
		<p>10. هل شعرت بنوع من التقدير لك (من أفراد الأسرة والمجتمع المحيط) بسبب مساهمتك في تحمّل مسؤوليات اقتصادية</p>

		لتحسين الوضع الاقتصادي لك أو للأسرة؟
في حال كانت تعمل لدى الغير تُطرح هذه الأسئلة		
	(هل هناك تمييز في التعامل بين الذكور والاناث، من ناحية الأجور والتعامل وساعات العمل...الخ)	11. بشكل عام كيف معاملة صاحب/ة العمل معك؟
		12. هل يحدث أن تتغيب عن عملك (عدد تكرار الغيابات) وما الأسباب؟
		13. كيف يتعامل المدير/ة أو المشرف/ة على العمل معك في حال تغيبت عن العمل؟
	يتم ذكر الشخص الذي/ التي قام/ت بالإساءة، الدخول بتفاصيل نوع الإساءة (بما في ذلك التحرش إن كان من صاحب العمل أو غيره) وشرح الموقف لماذا حصل وكيف حصل	14. هل تعرضت لأي نوع من الإساءة بالعمل من قبل المدير/ة أو أحد الموظفين/ات؟ في حال نعم ما نوعها وكيف حصل ذلك؟
	للتعرف على مدى اطلاع المرأة على حقوقها بالعمل وعلى الطرف الذي يمكن أن يقدم لها الدعم وردة فعل المرأة تجاه العنف والإساءة، هل فقط لأنها امرأة تعرضت للإساءة...الخ	15. في حال تعرضت للإساءة بالعمل من قبل المدير أو أحد الموظفين ماذا فعلت وإلى من لجأت؟
في حال كانت هي صاحبة العمل تُطرح هذه الأسئلة		
	من ناحية من دعمك (الأسرة، الزوج، الأصدقاء..) وكيف اتخذت قرار عملك هذا؟ هل هو ضمن اهتماماتك؟	16. كيف بدأت مشروعك الخاص؟
	تقبل المجتمع المحيط، تقبل سوق العمل لوجود المرأة فيه، وجود منافسة في سوق العمل، عدم وجود موظفين/ات يرضون/ين بالعمل تحت إدارة امرأة...الخ التعرض للإساءة من المحيطين/ات في حال كانت موجودة نسأل بالتفصيل عنها.	17. ما المعوقات التي واجهتها في أول قيامك بالمشروع وما المعوقات الحالية التي تواجهينها؟
	الإصرار وإثبات الذات، دعم الاسرة، دعم القوانين...الخ	18. كيف واجهت هذه المعوقات؟

		19. لولم تكوني امرأة هل باعتقادك ستواجهين نفس الصعوبات ولماذا؟
	رأي النساء اتجاه عمل المرأة بشكل عام	
		20. هل ترين أن عمل النساء خارج البيت ضروري.. وما السبب؟
		21. هل تغيرت المهام التي كانت موكلة لك بشكل خاص وللنساء بشكل عام بعد الحرب.. يرجى التوضيح وما السبب؟
	(يتم السؤال عن العادات والأعراف بشكل عام، القوانين والأوضاع السياسية، دور الأسرة والزوج).	22. ما هي المعوقات أو التسهيلات أمام اختيارك للعمل بعد الحرب
		23. خلال وبعد الحرب هل عملت بالأعمال التالية (القتالية، المظاهرات، الأعمال التطوعية، الأعمال الإغاثية...إلخ) يرجى التوضيح؟
	مع ذكر الأسباب والعوامل المساهمة	24. كيف ترين وضع النساء في منطقتك.. هل تغيرت عما كان عليه قبل الحرب، من حيث المكانة والدور في الأسرة والمجتمع؟ يرجى التوضيح
		25. برأيك.. ما هي المقترحات للتحسين من واقع النساء العاملات بشكل عام في المجتمع؟

1. إبراهيم مصطفى، وآخرون (1972): المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة.
2. اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة <https://bit.ly/2OEajg9>
3. اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 <https://bit.ly/3jVjQeA>
4. الاتفاقية العربية رقم (6) لعام 1976، بشأن المرأة العاملة التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة المنعقدة في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية في سنة 1976م <http://bit.ly/3beBxS2>.
5. إحسان محمد حسن (1999): موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت.
6. أحمد زكي بدوي (1982): معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
7. الأزهر العقبى (2008-2009): القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين (دراسة ميدانية بمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة) أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة.
8. [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان \(oic-iphrc.org\)](http://oic-iphrc.org)
9. تقرير مؤشر السّلام العالمي لعام 2021 GPI-2021-web.pdf (economicsandpeace.org)
10. جانيت عروق (2017): تداعيات الأزمة-الحرب على واقع المرأة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق.
11. [دستور الجمهورية العربية السورية \(wipo.int\)](http://wipo.int)
12. [سكان سورية \(2022\) يعدشون - مقياس البلد \(countrymeters.info\)](http://countrymeters.info)
13. طلال المصطفى حسام السعد (2019): التغيرات التي طرأت على أدوار المرأة في الحرب السورية "دراسة كيفية معمقة"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة/اسطنبول.
14. عمار مانع (2001-2002): العوامل الاجتماعية والمرأة العاملة الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة التفصيل ببحر بوعريج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.
15. قانون العمل السوري <https://bit.ly/2NzWmiE>
16. كاميليا عبد الفتاح (1990)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، القاهرة.
17. اللجنة المعنية بمراقبة القضاء على التمييز ضد المرأة <http://bit.ly/2N1xKjf>
18. لمحة عامة عن الاحتياجات الأساسية (آذار 2021). دورة البرامج الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا.

19. لمحة عامة عن الاحتياجات الأساسية (آذار 2021) (الجمهورية العربية السورية)، دورة البرامج الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا،

[_syria_2021_humanitarian_needs_overview_ar.pdf \(reliefweb.int\)](http://reliefweb.int/_syria_2021_humanitarian_needs_overview_ar.pdf)

20. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان | القوالب النمطية الجنسانية/التنميط الجنساني (ohchr.org)

21. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان | العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ohchr.org)

22. مركز دراسات المرأة <http://bit.ly/3b9JrfN>

23. معهد الاقتصاد والسلام (2019). مؤشر السلام العالمي: قياس السلام في عالم معقد

<http://visionofhumanity.org/app/uploads/2019/07/GPI-2019web.pdf>

[_syria_2021_humanitarian_needs_overview_ar.pdf \(reliefweb.int\)](http://reliefweb.int/_syria_2021_humanitarian_needs_overview_ar.pdf)

24. مجموعة التوجيه الاستراتيجية لسورية بكاملها SSG (آذار 2019) خطة الاستجابة الجنسانية، الجمهورية العربية السورية.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

أَنْتِ وَأَنَا، فَعَا نَسْتَطِيعُ حِينَمَا نَرِيدُ